

توصية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني نحو المؤتمر الـ 20

إننا نقوم اليوم بتقييم نشاطنا واستخلاص الاستنتاجات المفيدة من أجل صراعنا ورسم مهامنا حتى المؤتمر الـ 21 على أساس البرنامج الجديد للحزب والقرارات الصادرة في المؤتمر الـ 19.

وكانت قرارات المؤتمر الـ 19، التي جرى تفصيلها إجمالاً في 46 جلسة اجتماع للجنة المركزية التي عقدت على مدى هذه السنوات الأربع، قد لاقت قبول الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب والشبيبة الشيوعية اليونانية.

هذا وسيطرت محاولة تطوير الحزب أيديولوجياً وسياسياً وتنظيماً على مر هذه السنين، على جميع أنشطة الهيئات القيادية، اعتباراً من اللجنة المركزية واللجان الإقليمية واللجان القطاعية، حتى المنظمات الحزبية القاعدية ونظيرتها من هيئات الشبيبة ومنظماتها القاعدية.

حيث يجب علينا بذل محاولة لتقييم العمل المنجز، وخطواته الإيجابية الأصغر أو الأكبر، ولكن أيضاً لسلباتنا وأوجه قصورنا ونقاط ضعفنا. ولنعالج على نحو أبعد واجباتنا - التي ستتعرض في القرارات النهائية لمؤتمرنا الـ 20 - دائماً في ترابط مع التطورات الاجتماعية السياسية.

هذا ولا تزال تبعات الظروف المتشكلة بعد انتصار الثورة المضادة ونكسة الإنسانية التاريخية التي نعيشها منذ ما يقارب الـ 30 عاماً، مهيمنة في الوعي العمالي الشعبي، وفي تطور الحركة العمالية الشعبية ذاتها و مسارها، حيث تتواجد في تراجع على الرغم من المحاولات المبذولة والمضات وبؤر المقاومة التي توجد بشكل رئيسي بعد تدخل الحزب والقوى الثورية الأخرى على الصعيد الأممي.

ولا يزال مطلب أساسي يتمثل في تعزيز الحزب، ليغدو قادراً باعتباره حزب الانقلاب الاجتماعي ولإنجاز دوره التاريخي الطبيعي عبر استغلال وتعميق تناقضات النظام الرأسمالي، من خلال الصراع الطبقي.

وينبغي أن يشمل إعدادنا التحصين الأيديولوجي والسياسي الشامل والتنمية التنظيمية للحزب والشبيبة الشيوعية اليونانية. حيث سيفولذ هذا الإعداد قوى وسيحضرها لخوض معارك صعبة وحاسمة، بعيداً عن نفاذ الصبر البرجوازي الصغير كما وعن السعادة الناجمة عن الاستهانة بالعمل السياسي المتواصل يومياً دون كلل وتذبذب وتأخير، من أجل خلق احتياطي ثمين، سيستبدل ويجدد ويوسع قوانا.

وعلى مسألة تعزيز الحزب أيديولوجياً وسياسياً-تنظيماً للحزب وقدرته على العمل داخل الحركة العمالية، وحركات القوى الشعبية الحليفة موضوعياً، سيعتمد توجهها نحو مناهضة الرأسمالية والاحتكارات، وصراعها ضد الحرب الإمبريالية والإتحادات الإمبريالية.

هذا ويتحدد تعزيز المنظمات ونشاطها الشيوعي، وبناء الحزب وتجديد قواه وروابطه داخل الطبقة العاملة، والشرائح الشعبية وخاصة في الأعمار الإنتاجية الشابة، من تفاعل العوامل الموضوعية والذاتية. أي من الوضع الموضوعي، على نحو تطوره خارج إرادتنا ونشاطنا، ولكن أيضاً بفعل تأثير العامل الذاتي، أي الطبقة العاملة والحركة وحزب الطبقة، وخط الصراع الطبقي من أجل زعزعة استقرار السلطة الرأسمالية، لخلق الصدوع اليوم فيما - يبدو بنظرة سطحية - ثابتاً وراسخاً دائماً و عديم التحول.

تقديرات و خلاصات أساسية من إجراءات ما قبل المؤتمر

استكملت عملية ما قبل المؤتمر، وهي التي أثريت ضمنها موضوعات اللجنة المركزية، مع خبرة قيمة وأفكار طرحها في المقام الأول عشرات الآلاف من أعضاء الحزب الشيوعي اليوناني والشبيبة الشيوعية، كما وأتباع الحزب وأصدقائه في جميع أنحاء البلاد، في كل مكان في العالم حيث يعمل أو يدرس اليونانيون واليونانيات، وينشغلون بمسقبل البلاد ويتابعون عمل الحزب الشيوعي اليوناني ويهتمون بزيادة تعزيزه.

بعد نشر موضوعات اللجنة المركزية في عدد "ريزوسباستيس الأحد" 18 ديسمبر 2016، تم تطوير مناقشة غنية داخل المنظمات وأيضاً مع تطوير النقاش العام. واجتمعت جميع هيئات الحزب والشبيبة الشيوعية اليونانية وناقشت مواضيع اللجنة المركزية. تلى ذلك قيام إجراءات المراجعة وانتخاب الهيئات والإجراءات ومن ثم مناقشة الموضوعات وإقرارها من قبل المنظمات القاعدية الحزبية، ومؤتمرات المنظمات القطاعية ومنظمات المناطق في جميع أنحاء البلاد.

وقد صوت بالإيجاب في المنظمات القاعدية الحزبية 99.3% من أعضاء الحزب. وصوت ضدها 0.2% من الأعضاء و 0.5% منهم صوت بورقة بيضاء. وفي مؤتمرات المنظمات الإقليمية والقطاعية والمناطقية صوت في صالحها 99.9% من المندوبين، و 0% ضدها وبورقة بيضاء 0.1%.

و كما اجتمعت جميع الهيئات الإرشادية و المنظمات القاعدية للشبيبة الشيوعية اليونانية و تموضعت حول نص الموضوعات. و جرى بالإجماع إقرار الموضوعات في المجلس المركزي للشبيبة، ومجالس المناطق و القطاعات. و في المنظمات القاعدية للشبيبة الشيوعية اليونانية صوت 99.7% من الأعضاء في صالحها، و ضدها 0.05% و 0.25% بورقة بيضاء.

هذا و شارك في حوار ما قبل المؤتمر، من خلال أعمدة "ريزوسباستيس" و "كومونستيكي إبيثوريسي" 262 من أعضاء وأصدقاء الحزب و الشبيبة الشيوعية. و حصل على نص الموضوعات 80 ألف شخص. تم عقد 850 اجتماعاً و مؤتمراً مفتوحاً لمناقشة موضوعات اللجنة المركزية، بمشاركة 23 ألفاً من أصدقاء الحزب الشيوعي اليوناني و الشبيبة الشيوعية.

و تشكل العملية التي سبقت المؤتمر برمتها و إقرار موضوعات اللجنة المركزية و النقاش الجوهري و الخلاق عبارة عن خطوة هامة، و مرجعية للمواصلة. و هي في الوقت نفسه، تعبر عن العمل الهام الذي أنجز طوال السنوات السابقة مع برنامج الحزب و غيره من موضوعات و دراسات حزبية. و قد تمت دراسة الموضوعات، في حين تم تشجيع أعضاء الحزب و الشبيبة الشيوعية خلال مناقشتهم الداخلية الحزبية لوضع أسئلتهم و شواغلهم. حيث كان الإهتمام كبيراً في الاجتماعات و المؤتمرات، من جانب أعضاء الحزب و المندوبين للموضوع عبر الخطب و تقديم آرائهم. و كان الشاغل قد جمع بنحو مرض بين القضايا البرنامجية و مواضيع الاستراتيجية مع التجربة الفردية و الجماعية المنبثقة من النشاط اليومي، و من مسار الصراع الطبقي بعينه، مع التركيز على الخطوات التي أنجزناها، ولكن أيضاً على جوانب عملنا الضعيفة أو التي تحتاج إلى أن نغدو سريعاً أكثر كفاءة و اقتداراً في الوقت القادم. و أظهرت المناقشة أن الأغلبية الساحقة من أعضاء و كوادر الحزب و الشبيبة الشيوعية اليونانية متفقون بنحو جوهري مع موضوعات المؤتمر العشرين.

في مركز الشاغل هي الضرورة الفورية للفولذة الكاملة الأوجه للحزب و الشبيبة الشيوعية اليونانية

إن المصادقة هي بالإجماع على أننا سنقيم في كيفية تمكننا من خلال أعمال و قرارات المؤتمر الـ 20، ولكن بشكل رئيسي عبر عملنا بعد المؤتمر، في تعزيز أركان الحزب الإرشادية و المنظمات القاعدية الحزبية و الشبيبة في نطاق مسؤوليتها، و في تعزيز الحزب الشيوعي اليوناني إجمالاً، و تعزيز نشاطه من أجل حركة عمالية قوية و تحالف اجتماعي كما و تعزيز الصراع للاستحواذ على السلطة.

إننا بصدد استمرار المحاولة الرامية إلى استيعاب البرنامج الجديد في صفوفنا و محيطنا، و لوضع القرارات و الدراسات المعاصرة و استراتيجيتنا من أجل الإشتراكية الشيوعية، في الحياة مع نشرها على نطاق واسع داخل الطبقة العاملة. و للتجاوب مع هذه المهمة المعقدة المتمثلة في تطوير النظرية و النشاط، الثوريين.

و في الحاصل فإن فولذة الحزب المتكاملة الجوانب هي عبارة عن مقدمة من أجل إنجاز:

- مهام إعادة بناء الحركة العمالية و بناء التحالف الاجتماعي في توجه مناهض للرأسمالية و الاحتكارات.
- الصراع ضد الحرب الإمبريالية، ضد الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي، و البنى الأمريكية الأطلسية المتواجدة في اليونان، ضد برامج التسلح لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي (التي لا تمت بصلة للدفاع عن البلاد)، ضد مشاركة البلاد في تدريبات حلف شمال الأطلسي و الجيش الأوروبي و غيرها من آليات القمع المستخدمة ضد الحركة الشعبية مع مختلف الذرائع.
- و في نهاية المطاف، من أجل هدف السلطة العمالية.

هناك امكانيات لا تتضب للتغلغل ضمن الجماهير التي تهمننا من الزاوية الطبقيّة، و هي الساخطة من تفاقم الاستغلال و هي التي تخرج - بشكل أو آخر- نحو الصراع. حيث سيعتمد إعدادنا لهذه الأخيرة لإنجاز المهام المذكورة، على كفاءتنا في الإعداد. و في هذه الظروف، من المطلوب زيادة المتطلبية من أنفسنا و من الطليعيين الذين يقفون بجانبنا لرفع المستوى السياسي الأيديولوجي مع التسلح بقرارات هذا المؤتمر كما و المؤتمرات السابقة.

لذا فمن المهمة بمكان هي كيفية تمكننا من ربط كل نضال كما و استغلال التطورات، مع الصراع من أجل السلطة، و مع كيفية خوض المعركة في المواقع يومياً، ضد الانتهازية، و نظريات إدارة النظام و الأوهام البرلمانية و مع خيبة الأمل التي جلبتها حكومة سيريزا. إن تدخل حزب يتطلب تفسيراً أفضل للتطورات الاقتصادية و السياسية الجارية، و فهماً أعمق لاحتياجات الرأسمالية، و كشف النظريات الرجعية مع إبراز أكثر إقناعاً لضرورة تنظيم و تطوير الإنتاج فوق أساس اشتراكي، كما و لطابع الإنتاج الاشتراكي بعينه.

و نظراً لأننا ننشط في ظروف الثورة المضادة، ينبغي تصعيد المحاولة، لكي لا نضيع الأمر الأساسي: بناء الحزب، و التدخل الشامل لتعزيز تيار الأفكار الشيوعية في مواقع العمل. و من الضروري أن نؤمن إيماناً راسخاً في جميع أنحاء الحزب بأن الكفاح الاقتصادي لا يؤدي تلقائياً إلى الصراع الثوري.

و قد أبرز النقاش الذي جرى على أساس موضوعات المؤتمر الـ 20 للحزب، مسألة تدخل الحزب الأيديولوجي و السياسي المتكامل و الأوسع نطاقاً، باعتباره أحد المسائل الأساسية التي نحتاج فوراً لقياس خطوات ضمنها. و هناك اتفاق على أنه قد جرى تحقيق

خطوات هامة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، هناك حاجة على نطاق الحزب بأكمله، لتدمير فكرة مع أساسها، و هي تلك القائلة بأن الصراع الأيديولوجي هو شيء "نظري"، و منفصل عن النشاط أو أنه يتمظهر فقط في اللحظات التي نختارها. و أن نهضم جيداً أنه ما من وجود لموازلة. و أن هذا الصراع لا يجري فقط عندما نسعى إليه أو نخطط له، بل هو جزء من عملية لا تتقطع، ما دامت عملية التطور الاجتماعي لا تتوقف، كما والصراع الطبقي نفسه. ليس هناك أي صراع أيديولوجي مع "ساعات عمل"، و "فضاءات خاصة"، و محادثات "خاصة". لا يمكننا فصل التدخل الأيديولوجي والسياسي للحزب عن نشاطه داخل الحركة العمالية، أو جعله شيئاً إضافياً – متواجداً خارج الانشغال اليومي.

وعلى هذا المحور، فمن الجدي أن نفهم أن معيار الاتفاق ليس عاماً و غامضاً. فهو ينعكس في مستوى الاتفاق مع البرنامج الذي أقر من قبل المؤتمر الـ 19 كما و مع قرارات المؤتمر الـ 18 حول الاشتراكية وبناء الاشتراكية على أساس تجربة القرن الـ 20. و في العديد من الأحيان نقوم بتخفيضات و نهدأ، و لا نتقدم بالنقاش بشكل متكامل، حتى النهاية. و في بعض الأحيان لدينا وجهة نظر مشوهة تقول "حتى هنا يكفي، فلنتوقف عن الضغط".

إن مسؤولية جميع هيئات التوجيه هي تحسين الدراسة من خلال كامل قوانا و القدرة على عرض استراتيجيتنا. حيث تساعد على ذلك المحاضرات الجارية في المنظمات القاعدية، لكننا بحاجة إلى إعادة جوانب النشاط اليومي بحيث لا يصرف النضال اليومي عن المهمة الثورية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، عبر شروط أفضل درست قوانا الموضوعات، هناك حيث استخدمت المراجع و المقالات المتعلقة بالحرب في نفس الوقت.

ومن المهم أن نفهم و أن نتخلل توجيهنا، حقيقة أن حسم نضوج العامل الذاتي في الظروف الثورية يجري عبر العمل التحضيري اليوم، و فوق هذا يجري بناء صمودنا جميعاً. إن الصمود الواجب زراعته، متعلق بقوانا المنظمة و محيطها، ولدينا أمثلة إيجابية: فأعضاء الشبيبة الشيوعية اليونانية التي ساندناها في أول تجربة عملها، و عند استلامها أول وظيفة أي في نقطة تحول صعبة في حياتهم، و الذين لم يتقهقروا نحو الخلف، أصبحوا مع الوقت أعضاء في الحزب الشيوعي اليوناني. و الرفيقات أمهات الأطفال أو الرضع، من اللواتي اضطلحن بهام و أنجزنها على الرغم من الصعوبات. حيث لعب دوراً في تحقيق ما ذكر، التحصين الذي جرى سابقاً. و هو الذي ساعدهم على ربط مشكلتهم الشخصية التي عاشوها، مع النظام الوحشي الذي نعيشه اليوم و الذي نريد إسقاطه. و بالتالي، فإن إعداد الشباب على وجه خاص، يلعب دوراً حاسماً قبل انضمامهم إلى مواقع العمل، ولذا فمن الضروري تأمين التدخل المستقل لمنظمات الحزب في مدارس التدريب المهني، و المدارس والجامعات والمعاهد التكنولوجية العليا.

هذا و خاض المئات من أعضاء الحزب و الشبيبة الشيوعية اليونانية بنحو طليعي المعارك في مواقع العمل، مع استخدام المراجعيات التاريخية لحزبنا في كل هذه السنوات، و ذلك في ظل ظروف صعبة للغاية في وجه أرباب العمل المتعنتين و القساة، حيث قاد ذلك مرات عديدة إلى التسريح من العمل، و في مواجهة الآليات القمعية و الملاحقات الممارسة بحق نقابيين العمال و الفلاحين و الشباب الطلاب و التلاميذ. إننا نواصل السير على طريق شامخي الصراع الطبقي الذين لم يرضخوا.

و تتميز في سياق الشاغل المعاصر، مسائل الصراع الأيديولوجي السياسي المتعلقة بتطورات و تحولات و تتطلب التعزيز الشامل للحزب و الشبيبة الشيوعية، مثل:

- احتدام التناقضات وإمكانية تظهر أزمة جديدة اقتصادية دولياً، والوضع الدولي ودور الحركة الشيوعية و العمالية الأمامية في ظروف ميزان القوى السلبي والثورة المضادة.

- الحرب الإمبريالية، و احتدام الصدامات، و التحالفات الإمبريالية وموقف الشيوعيين تجاه مخاطر تورط أكثر مباشرة لليونان، ولكن أيضاً ضد الحرب نفسها، سواء أكانت هجومية أم متمظهرة كدفاعية، سواء أكانت أكثر عمومية أو محلية أو إقليمية.

- مسار الاتحاد الرأسمالي الدولي الذي تشارك بلدنا فيه، أي الاتحاد الأوروبي وخاصة مسار منطقة اليورو، و احتمال الخروج منها وموقف الحزب الشيوعي اليوناني، والموقف الأشمل للحركة العمالية.

- وظائف الدولة البرجوازية وإعادة هيكلة آلياتها الأخطبوطية العديدة، و مسار عملية إعادة صياغة النظام السياسي البرجوازي في ظروف الأزمة الاقتصادية الجديدة، و الموقف السياسي للحزب الشيوعي اليوناني في هذه التطورات.

- الدور القيادي للطبقة العاملة، وضرورة إعادة بناء الحركة النقابية العمالية و تحالف الحركة العمالية مع حركة صغار الكسبة من حرفيين و تجار و علماء و مزارعين، و دور الشيوعيين في هذه العملية.

- دفع بناء الحزب في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، وتجديد صفوف الحزب، مع التعزيز الحاسم للشبيبة الشيوعية مع الترسيخ المتزايد لسمة الحزب من الطراز الجديد و المكتسبة منذ عقود، و تجاوب الحزب مع مهام اليوم و الغد – الأشد تعقيداً - في الصراع الثوري وتأكيد استطاعته أن يكون "حزب السراء و الضراء"، مجازياً وحرفياً.

الواقع الدولي الحالي

على الرغم من الهيمنة العالمية للرأسمالية وانتصارها على نحو سلس صوري، خلال السنوات الـ 30 الماضية بعد الثورة المضادة، تتخلل الرأسمالية تناقضات حادة و مزاحمات جانبية بين الدول الرأسمالية و تحالفاتها العسكرية - السياسية والاقتصادية، و هي المزاحمات التي أدت إلى وقوع حروب و عمليات إعادة ترتيب.

إن الاتجاهات التي تشكلت هي التالية:

تواصل معظم الدول الرأسمالية العاتية القديمة، و من بينها حتى أول قوة الرأسمالية، الولايات المتحدة، فقدان مواقعها في السوق الرأسمالية العالمية لصالح الصين- المتواجدة سلفاً في موقع القوة الثانية- كما و لصالح الهند و البرازيل و غيرها من الدول الصاعدة.

وكان فقدان المواقع المذكور قد جرى من خلال عملية متناقضة. حيث أدى توسع الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأولى نحو الثانية - كان قد جرى بهدف استغلال قوة العمل الرخيصة المتاحة- إلى زيادة الربحية، و إلى منفذ ظرفي للرأسمال المفرط في التراكم في حدود سوقها المحلية. و هو الذي أحضر لاحقاً تعزيراً رأسمالياً للدول الثانية، في حين تضخمت البطالة في الأولى و انخفضت قيمة قوة العمل، و تلى ذلك سياسات زيادة الاستغلال، بما في ذلك الحد من الدخل العمالي الشعبي.

حيث قليلة هي الاقتصادات الرأسمالية التي انتقلت نحو معدلات نمو أعلى من مثيلاتها المسجلة قبل الأزمة المترامنة تقريباً التي وقعت عامي 2008-2009.

و على الرغم من عدم تظاهر الأزمة في مجمل اقتصاد الصين، فهناك تباطؤ في معدلات النمو المرتفعة حتى الآن.

حيث تسبب هذه الواقعة توقعات متناقضة لدى مزاحمها المباشرين: فهي من ناحية، تخلق توقعات لانخفاض في حصة الصين في السوق الرأسمالية العالمية، و من ناحية أخرى تسبب الخوف من تقلص محتمل للاقتصاد الرأسمالي العالمي، نظراً للدرجة العالية لارتباطه باقتصاد الصين (من خلال سوق حوامل الطاقة، الاتصالات، النقل، وليس فقط عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل و عبر الغير مباشرة و السندات والأوراق المالية الأخرى).

ويتمظهر هذا التناقض في المستوى الفكري والسياسي في تعزيز الاتجاهات الحمائية في الإنتاج المحلي والاقتصاد. و سبيل المثال، تُستشف هذه الاتجاهات، في انتخاب ترامب في الولايات المتحدة، و سيطرة الـ Brexit في بريطانيا، و في النزعات الانفصالية الأخرى في منطقة اليورو. ومع ذلك، لم تسيطر هذه الاتجاهات بنحو مطلق، لا الولايات المتحدة ولا في بريطانيا المتطلعة نحو علاقة أكثر خصوصية و مرنة مع الاتحاد الأوروبي، مع حفاظها بالطبع على عملتها الخاصة.

إن هذا التناقض في تماسك منطقة اليورو يبدو أكثر تعقيداً. فمن جهة، هناك التطور الغير متكافئ لدولها الأعضاء، و تباين أطوار دورة أزمتها الاقتصادية الرأسمالية، و اختلاف المشاكل التي تواجهها في ميزانياتها، وبالطبع، اختلاف درجة استفادتها من العملة الموحدة على أساس شروط الاستقرار النقدي والمالي المتفق عليها. و من جهة أخرى، هي الفوائد الموجودة للدول الأعضاء من السوق الموسع للاتحاد الأوروبي، خلال مزاحماتها مع الاقتصادات الأخرى -القائمة ضمن دول قومية- كالولايات المتحدة والصين والهند، في إطار السوق الرأسمالي العالمي.

و على الرغم من أن هذه التناقضات والتطورات السياسية والقرارات التي تغذيها، لا تطفو دائماً نحو السطح كتطورات رأسمالية (تظهر عادة بطريقة تبرء النظام، كمسائل ذات صلة بهذه الصيغة أو سواها من صيغ الإدارة أو بهواجس بعض القيادات السياسية)، فهي متأصلة بالرأسمالية و تتفاقم في عصر التعفن و التطفل، و تدمير قوى الإنتاج المتعدد الأوجه و المتنوع. إننا بصدد مؤشرات لا تطبع في الإحصاءات البرجوازية، ولكنها تتعلق أساساً بتوسيع الفجوة بين الإمكانيات الإنتاجية في عصرنا و بين تلبية الحاجات الاجتماعية المعاصرة.

و في هذه الظروف، تتفاقم التناقضات الإمبريالية البيئية و "يبدو أن المجتمع يعود نحو الهمجية". حيث يعجز تكثيف الاستغلال الطبقي عن تأمين ربحية متزايدة لرأس المال و يبدو أن حُمى الحرب هي الوحيدة القادرة على قتل جرثومة أزمة التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي الرأسمالي الهرم.

و تقوم كل الدول الرأسمالية، و على رأسها الولايات المتحدة، بتحديث عتادها العسكري، في حين تسعى أعتاها، نحو امتلاك المزايا في أحدث الوسائط الحربية.

وتحافظ الولايات المتحدة، من حيث القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الاجمالية، على الموقع الأول في هرم النظام الإمبريالي الدولي.

ومما لا شك فيه هو زحف أزمة اقتصادية جديدة أكثر تزامناً، و تفاقم الصراع في السيطرة على الأسواق ومصادر الطاقة وطرق نقل النفط والغاز. و يتجلى ذلك في البؤر الحربية القائمة في الشرق الأوسط وأوكرانيا والتوترات في أوروبا الشرقية والوسطى في العلاقة روسيا، و في القطب الشمالي و بحر الصين الجنوبي. حيث تزيد كل هذه البؤر من خطر تعميم أوسع للحرب الإمبريالية.

و يتفاقم التناقض الأساسي بين رأس المال والعمل، و يتعزز النزوع نحو الإفطار المطلق والنسبي للطبقة العاملة، مع زيادة نسبة البطالة الدائمة و الطويلة الأجل و زيادة درجة استغلال الطبقة العاملة أيضاً في الاقتصادات الرأسمالية الأكثر تطوراً، و تفاقم كافة التناقضات الاجتماعية.

حيث تعزز التناقضات ضمن الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو من النزعات الانفصالية، التي تغذي بدورها "التشكيك بالإتحاد الأوروبي" برجوازيًا. إننا إزاء تيار رجعي مناهض للشعب أيضاً، يُدعم من قبل لوبي المليارديبين و قوى فاشية. و بالتوازي،

تتوسع الفوائد التي تعود على ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول. ونحن نعتقد أن مشاكل التماسك في الاتحاد الأوروبي سوف تتفاقم في المستقبل وستحضر تغيرات في بنيتها، وبالتالي، أيضاً في بنية النظام السياسي البرجوازي داخل الاتحاد الأوروبي، وفي بلدان منطقة اليورو.

و على الرغم من بقاء الميدان القومي للصراع الطبقي أولوياً، فإن تنسيق الصراع على المستوى الإقليمي والدولي هو ذي أهمية بالغة. و تتمثل المشكلة الرئيسية الملحوظة في الساحة الدولية، في غياب نهضة الحركة الشيوعية، التي من شأنها أن تكون منارة أمل حقيقية. و بدلاً من ذلك، فقد اندمجت العديد من ما يدعى أحزاباً شيوعية في الإدارة الرأسمالية و تقوم بالاختيار فيما بين التحالفات الإمبريالية.

و في الختام، على الرغم من أن العالم القديم يموت ببطء، فإن الجديد ليس قادراً أن يولد بعد.

الوضع في اليونان و الحركة العمالية الشعبية على خلفية التطورات

إن التكنذيب المستمر لأي امكانية لإدارة صديقة للشعب للأزمة الرأسمالية في اليونان، أيضاً في ظل تأثير ميزان القوى الدولي السلبي أيضاً، لا يقود نحو الصحة الثورية المستقيمة المسار، على الرغم من كنسه التشكيلات السياسية التي تنتقيها الطبقة البرجوازية في كل مرة لإعادة تعميم طاقمها السياسي. هذا، و علاوة على ذلك فمن غير الممكن حدوث هذه الصحة بهذا الأسلوب. إن واقعة عدم تشكيل مختلف الهيئات الشعبية التي عرفناها حتى الآن، إجمالاً بالاستراتيجية البرجوازية لوفاق و خضوع الطبقة العاملة والشرائح الشعبية لمستقبل بائس، تعطي الطاقم السياسي للطبقة البرجوازية إمكانية استغلال هذه الهيئات كوسيلة لإعادة تغذية الوفاق المذكور باعتبارها صمامات أمان لتحقيق التكيف التدريجي معه.

ومع ذلك، فإن قدرة الطبقة البرجوازية، المحلية والدولية، على الإدارة المؤقتة للاستياء الشعبي الفعلي، لا تخرجها و ليست قادرة على إخراجها من تناقضاتها السياسية و الاقتصادية. إن قوى الانحدار و الخضوع وجميع أنواع التنازلات تنتمي للعالم الرأسمالي البالي، و تكشف عن حدود الاستغلال الطبقي و عن لإنسانية هذا العالم مؤكدة على تجاوز حدود عطائه التاريخي للبشرية. إن كل هذا ليس سوى تأكيد مؤخر للوجه للإنساني للرأسمالية المعاصرة و الذي هو ليس انتهاكاً ما لحتمياتها و جوهرها.

حيث لا يمكن أو يجب أن يشكل الارتفاع السريع في معدلات البطالة و الصدمات الإمبريالية، و الزيادة الكبيرة في تدفق اللاجئين، و تعاضد العنصرية و تعزيز القوى السياسية الرجعية وصولاً للفاشية منها، بأي حال من الأحوال "مطية حنين" لرأسمالية "خيرة" مزعومة منتمة لفترة ما قبل الأزمة. و هنا يكمن دور الحركة الشيوعية، التي يجب أن تستند بموضوعية إلى الأزمة الرأسمالية و السخط الشعبي، لتسهم بنحو حاسم في التصحية العمالية الشعبية و في صياغة و إعداد فاعلٍ للإنتقال الثوري النهائي و القاطع للسلطة البرجوازية.

و من الطبيعي، أن بغير استطاعة الحزب الشيوعي اليوناني أو غيره من الأحزاب الشيوعية "خلق" حالة ثورية. ولكن بإمكانها تشديد جبهات الصراع لتعميق الشروخ، و حشد القوى العمالية الشعبية للطعن على خط التشكيك بالنظام. و أن تبرز ضرورة و راهنية الاشتراكية، ضد الآراء التي عفا عنها التاريخ و هي الفائلة بقدرة حكومة انتقالية فوق أرضية الرأسمالية على فتح الطريق للإنتقال الثوري، و الأوهام القائلة بإمكانية وجود سلطة انتقالية و بسيطة تقف بين الرأسمالية و الاشتراكية. و ألا تدافع عن تبني مطالب أوتوية تخيب آمال حتى الشرائح العمالية الشعبية التي تختار - و لو بنحو متقطع - طريق النضال و المقاومة. فلنحافظ على راية الإنتقال الثوري، عالياً، حتى في فترات انتكاس الحركة العمالية الشعبية. و لنتصدّر بؤر المقاومة الناشئة يومياً، و النهضات ذات المزاج الإقلابي و التي من شأنها الإندلاع، عاجلاً أم آجلاً تحت وطأة تزايد معاناة الشعب.

إن كل هذا لا يتعارض أو يتناقض مع الحضور الطبيعي للحزب في كل نضال للطبقة العاملة و الشرائح الشعبية، على غرار زعم دعاية الاشتراكيين الديموقراطيين و كافة أشكال الانتهازين، غالباً. وهي الدعاية التي من بين أمور أخرى - تهدف إلى ردع مشاركة قوى عمالية شعبية عديمة الخبرة السياسية، في النضال الطبقي الاجتماعي، و أكثر من ذلك بكثير تواصلها و تماشيها مع الشيوعيين، في نهاية المطاف.

و في كل الأحوال، فإن الشيوعيين و الشيوعيات، سواء مع تدخلهم بشكل مستقل أو من خلال الحوامل الجماهيرية للحركة العمالية الشعبية، لا يشكلون جزءاً عادياً من ردود الفعل الشعبية العفوية و المقاومة. بل على العكس، إنهم يشكلون تلك القوة الطليعية التي تدرك ضرورة الإسقاط الكامل للسلطة البرجوازية و التي تسعى لتوجيه الصراع نحو تحقيق هذا الهدف. حيث يسهم هذا النشاط الطليعي في تعزيز النضالات، حتى تلك التي تتطور من أجل بعض المطالب المباشرة و الملحة جداً. إن النشاطات و المبادرات و النضالات و الحركة تكتسب سمة جماهيرية و ملامح دائمة مناهضة للاحتكارات و الرأسمالية عندما تتفهم جماهير أوسع باضطراد، أن الصراع الطبقي لا ينتهي عبر اتفاقات ذات منفعة متبادلة، تبرم بين المتصارعين. ولها نتائج عندما يُدرك ترابط كل قضية جانبية مع الخيارات الاستراتيجية للسياسة الرأسمالية. إن ممارسة الضغط من جانب الحركة بغرض إلغاء تدابير مناهضة للشعب أو فرض أي تراجع على الحكومة، يعتمد على التنظيم و على جماهيرية الحركة، ولكن أيضاً على اتجاه نضال - الحركة العمالية الشعبية.

إن هذا الاستنتاج يأتي من التجربة اليومية. حيث يسأل المزيد و المزيد من الناس "إلى أين يذهب الوضع؟". و هناك سعي لقوى عمالية شعبية مضطربة و متسمة بدرجات مختلفة من الوعي الاجتماعي و السياسي، نحو "حلِّ عام"، و هي التي تغدو غالباً

موضوع استغلال من قبل التشكيلات السياسية البرجوازية و السواتر الانتهازية، وحتى من المشعوذين العاديين الذين يظهرون في السنوات الأخيرة في الساحة السياسية كنياك.

لقد اكتسبت خبرة كبيرة خلال هذه السنين. و على الأغلب وصل أولئك الذين يسعون إلى إيجاد حلول فورية داخل النظام إلى "مطاردة ذيلهم". لقد كانت كلفة تبني "ماذا سيحدث غدا صباحاً؟" كسؤال سياسي رئيسي سيطر سنوات حتى الآن، تكتيس مكاسب كبيرة و 3 مذكرات وإعداد مذكرة جديدة، وخيبات أمل متعددة، و تطلع كبير وانتكاسة إجمالية كبيرة. إن الخبرة السياسية تشهد بأن ما من نضال يكتسب توجهاً طبقياً و ثباتاً و صموداً عندما يحتضن العمال المساعي البرجوازية من أجل "تتافسية أكبر". و ما من عامل يصبح سيد مصيره إذا لم يهرب من المنطق البرلماني المتجذر بعمق و الذي يقوم بإيكال الدفاع عن حقوقه للآخرين. حتى أن نضالاً من أجل بنية تحتية في مدرسة ما وحديقة ما، هو مهزوم حتماً، إذا ما اعتبر المشاركون أنفسهم شركاء في المسؤولية تجاه "ديون الدولة البرجوازية". فما من نضال سيكون قادراً على تحقيق أي نتيجة إيجابية ممكنة، إذا ما وقف العمال أنفسهم بخوف تجاه المعضلات التي تطرحها الحكومة و الطبقة البرجوازية، و إذا ما اعتبر هذا النضال الصعوبات المتمظهرة في سلاسة و ثبات وظائف السلطة السياسية البرجوازية، كصعوبات له. و أكثر من ذلك بكثير، فيغير استطاعة أي عامل و مزارع فقير و عامل لحسابه الخاص، أن ينفصل عن التناقضات الإمبريالية الكبيرة و المزاحمات و الحروب و التدخلات، و عن الاستغلال الرأسمالي و الهمجية، ما دام أسيراً لما يسمى مصلحة وطنية مشتركة مزعومة، و التي هي بدعة مهيمنة للطبقة المستغلة للحفاظ على مُستغلي و مضطهدي المجتمع في أسرها الأيديولوجي و السياسي.

إن الضعف في إبراز السلطة العمالية كند مواجه للهمجية الرأسمالية هو عبارة عن كايح في توسيع النضالات. وهو يسمح للسلطة البرجوازية بإمكانية إدارة السخط الشعبي و تقديم المكاسب الأساسية للطبقة العاملة في القرن الماضي، كأمر لا يمكن تصورها، في حين أن منجزات العلم و التكنولوجيا تسمح، و تقترض تحقيق أكثر من ذلك بكثير.

و على نحو مضطرد تقود استحالة صياغة دفاع إيجابي عن الرأسمالية كعينة من أزمة النظام المتكاملة الجوانب- إلى السؤال "إن كل ما تقترحه هو جيد، ولكن، أين يطبق ذلك؟". و على هذا النحو، يعود ذات السؤال، إذا ما تكلمنا عن المرتبات و المعاشات و الضمان الاجتماعي و دخل المزارعين، أو إذا ما تحدثنا عن فرض الضرائب و التعليم و الصحة، و توجه العمل البحثي، و تطبيقات التكنولوجيا، و حقوق الشباب و النساء و المهاجرين، أو حين الحديث عن تدمير البيئة. و من ناحية أخرى، فإن كل مطلب و كل نضال يتصل موضوعياً عبر العديد من المسارات، و يترابط بالآلاف الخيوط مع مسألة السلطة. و في النهاية، فإن كل نضال يبقى معلقاً دون الدفاع عن المنظور الاشتراكي و تعزيزه، و خاصة في ظروف مناهضة الشيوعية بنحو عدواني من قبل الطاقم السياسي و العلمي للطبقة الحاكمة، بهدف التشكيك بنفوق الاشتراكية على الرأسمالية.

بعد 100 عام على ثورة أكتوبر، علينا أن نحافظ على الطريق الذي رسمته، مفتوحاً، و هو يستحق أن نبذل لذلك كافة قوانا.

عن وضع الحركة الشيوعية و العمالية الأممية و نشاط الحزب الشيوعي اليوناني

إن إعادة تشكيل الحركة الشيوعية الأممية و تطويرها، هي مهمة دائمة و ثابتة لحزبنا. و هي نابعة من الطابع العالمي للصراع الطبقي.

لقد تقام وضع الحركة الشيوعية الأممية، بعد الثورة المضادة في الاتحاد السوفييتي و أوروبا الوسطى و الشرقية، و توطيد العلاقات الرأسمالية في الصين و من ثم تعزيزها في البلدان التي سعت على مدى عقود للبناء الاشتراكي كفيتنام و كوبا، مع استنادها بالطبع على بلدان اشتراكية أخرى. إن موجة الثورة المضادة لم تتحسر بعد.

هذا و تقوم الأحزاب الشيوعية المتواجدة في السلطة بتفسير تعزيز العلاقات الرأسمالية، هذا على أنه "اشتراكية السوق"، مستبعدة لحيثيات البناء الاشتراكي - الشيوعي، الأساسية. و مع اعتماد جملة الترسنة التحريفية و الانتهازية التي قوضت تدريجياً العلاقات الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، و منحت غطاءً أيديولوجياً لوظائف مالية لاختلاس فائض المنتج، و هيئت المقدمات للملكية الفردية بدلا من الاجتماعية على وسائل الإنتاج، و أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط الاشتراكية. و هي تنكر المبادئ الأساسية للثورة الاشتراكية، كذلك القائلة بعدم إمكانية خلق أساس اشتراكي إذا لم تلغى الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، و أن أسلوب الإنتاج: الرأسمالي و الشيوعي هما متناحران و يستبعدان بعضهما و لا يمكنهما أبدا التعايش في مجتمع واحد، و تشكيل اجتماعي - اقتصادي واحد. و تنكر أن الانحسار التدريجي لعلاقات الملكية الاجتماعية و التخطيط المركزي للنتاج و الخدمات في صالح الملكية الفردية و أكثر من ذلك بكثير في صالح الملكية الرأسمالية و هي تضاعف اتجاه سيطرة - و في المحصلة الفرض الشامل- العلاقات الرأسمالية، و تغيير من سمة العمل، و الأحزاب و الحكومات، بمعزل عن العناوين و التعاريف الذاتية.

لقد قامت كوريا الشمالية بخطى تعزيز ما يسمى بـ "المناطق الاقتصادية الحرة"، و "السوق"، حيث تخلى حزب العمال الكوري منذ عدة سنوات، عن الماركسية اللينينية، مبرزاً نظرية "جونشي" المثالية و يتحدث عن "الكيم إيلسونغيه- كيميونغ أونيه" منتها كل مفهوم للديمقراطية الاشتراكية و للرقابة العمالية الشعبية، ضمن نظام حكم العائلة.

إن الحركة الشيوعية متواجدة إجمالاً في تراجع، و تجد صعوبة في الرد على هجوم العدو الطبقي، الذي لا يجري فقط عبر استخدام القمع، بل بوسائل أيديولوجية سياسية. و في الكثير من الحالات تمكن العدو الطبقي من "احتلال" الأحزاب الشيوعية من داخلها.

و يجري تأثير الانتهازية على الحركة الشيوعية بنحو منسق من خلال قوى الاشتراكية الديمقراطية -القديمية منها والجديدة- والأحزاب الانتهازية الجديدة، مع دور خاص لـ"مركز" أقيم في أوروبا و هو ما يسمى بـ"حزب اليسار الأوروبي". حيث تعمل الأحزاب الشيوعية الناشطة ضمنه باعتبارها "رأس حربة" في عملية النزاع الأبعد للسمات الشيوعية، أي في زيادة فقدان السمات الشيوعية ضمنها هي، و أيضاً في أحزاب شيوعية أخرى.

و عبر عملية مديدة معقدة و شديدة العناء تسجل خطوات نحو إعادة تشكيل أحزاب شيوعية. إن هذه الخطوات تجري في خضم تناقضات و صعوبات، و ضعف في خدمة واجب النشاط ضمن صفوف الطبقة العاملة والحركة النقابية.

و في هذه الظروف، اتخذ حزبنا مبادرات هامة لحشد قوى شيوعية في جميع أنحاء العالم، لتطوير العمل المشترك. وعلى هذا النحو، تتميز التالية :

أ. "المجلة الشيوعية الأممية". إن الغرض منها هو قيام محاولة عبر مناقشة المقاربات المختلفة، من شأنها أن تشكل شروطاً معينة تعطي زخماً لفضية الإستراتيجية المشتركة للأحزاب الشيوعية، من خلال تداول المجلة، كما و في منظور ما عبر أشكال أخرى تخدم هدف محاولة خلق قطب مميز للأحزاب الشيوعية فوق أساس النظرية الكونية الشيوعية، الماركسية اللينينية.

ب. تشكيل "المبادرة الشيوعية الأوروبية". التي تم إنشاؤها في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2013، كصيغة جديدة للتعاون الإقليمي للأحزاب الشيوعية، التي يشارك ضمنها 29 حزباً شيوعياً، تعلن مبادئ أيديولوجية سياسية معينة و تعترف بسمتها الشيوعية، و بمناهضتها للاتحادات الإمبريالية و لحزب اليسار الأوروبي.

ج. إقامة لقاءات إقليمية للأحزاب الشيوعية والعمالية: تُجرى في منطقتنا بمبادرة من الحزب الشيوعي اليوناني، ثلاثة لقاءات إقليمية للأحزاب الشيوعية والعمالية. نحن بصدد اللقاءات الشيوعية الأوروبية، و لقاءات الأحزاب الشيوعية لمنطقة شرق المتوسط، البحر الأحمر و الخليج و لقاءات الأحزاب الشيوعية لمنطقة البلقان.

د- اللقاءات الأممية للأحزاب الشيوعية مع محاولة الحفاظ على سماتها الشيوعية. حيث تمتلك الأحزاب الشيوعية التي يتجاوز عددها الـ 120 التي تشارك وفق الحالة، على مدى العقدين الماضيين في اللقاءات الأممية للأحزاب الشيوعية والعمالية (ل.أ.ش.ع)، موقعاً مشتركاً على شبكة الانترنت، هو موقع الـ solidnet، حيث بإمكانها نشر أخبارها و وثائقها، في حين مدمج ضمن الـ solidnet هو نظام تبادل مشترك سريع لإعلام الأحزاب الشيوعية. و تصدر إلكترونياً "نشرة إعلامية" تحتوي مواد لقاءات الأحزاب الشيوعية.

و لا تزال الحركة الشيوعية الاممية إجمالاً، تواجه مشاكل أيديولوجية سياسية جادة. حيث تقف كل هذه الأمور عقبة أمام إعادة تشكيلها. و من المطلوب تعزيز النقاش لفهم و تعزيز التغييرات البرمجية اللازمة، و مواصلة الصراع مع أحزاب شيوعية، تعتمد على نحو مباشر أو غير مباشر استراتيجية "إصلاحية" (و عبر أي صيغة مرحلية لها) عبر عرض قرائن، و تعزيز المواجهة مع تلك الأحزاب الشيوعية التي تجرم باعتبارها "استراتيجية انعزالية"، تلك الاستراتيجية الراضة للتعاون الطبقي والتصالح و منطوق المراحل و المتجهة نحو حل تناقض رأس المال - العمل، نحو الاشتراكية.

إن عملية إعادة التشكيل الثوري ستكون بطيئة الحركة و شديدة العناء و عرضة للنكسات و منعطفات التطورات مثل الحرب الإمبريالية. لذا، فإن صياغة الشروط التي سنقود إلى خلق أسس متينة قدر الإمكان- ستستند فوقها هذه العملية هو شأن ذي أهمية كبيرة. إننا نواجه الصراع من أجل إعادة تشكيل الحركة الشيوعية الأممية باعتباره مهمة ذات أهمية حاسمة، بوصفه عنصراً من عناصر الصراع الطبقي، مرتبطاً بامتلاك الأحزاب الشيوعية قدرة التعزز من جميع النواحي في بلادها:

أولاً: أيديولوجياً و سياسياً مع التغلب على المواقف الخاطئة التي سيطرت على مدى عقود سابقة ضمن الحركة الشيوعية الأممية. حيث قيمة بنحو خاص في الوقت الراهن، هي الخبرة السلبية من مشاركة أحزاب شيوعية أو دعمها للحكومات البرجوازية، وهي الممارسة متواصلة في القرن الـ 21، كما هو الحال في ما يسمى بالثورة البوليفارية- التي تتبأ بمسار تطورها بدقة الحزب الشيوعي اليوناني- كما و في حالات أخرى .

ثانياً: تنظيمياً لكي يكون لها أسس قوية في المؤسسات و القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، لتتدخل بشكل حاسم في الحركة العمالية الشعبية.

إن حزبنا مدعو إلى تعزيز نشاطه الأيديولوجي السياسي المستقل و تعاونه مع أحزاب شيوعية أخرى، و أن يجعل من محاولته ضد الرؤى البرجوازية و الانتهازية أكثر فعالية، أيضاً على المستوى الأممي. وعلى هذا الأساس، و لا يزال قائماً بالنسبة لحزبنا، هدف تشكيل قطب ماركسي لينيني في الحركة الشيوعية الأممية. و يجب على حزبنا مواصلة المحاولة، سواء في "المجلة الشيوعية الأممية"، و المبادرة الشيوعية الأوروبية، مع العمل على ترسيخهما و توسيعهما مع قوى شيوعية جديدة، ولكن أيضاً مع فك ارتباط قوى "كابحة" تقع تحت نفوذ الطبقة البرجوازية و الانتهازية، و حتى إعادة بناء هذه الصيغ و استبدالها بأخرى، حين حكم الضرورة.

و ستعتمد أيضاً، الأشكال المحددة الأخرى الأبعد، التي من الممكن أن تتخذها صياغة قطب مركسي لينيني لقوى شيوعية، أكثر دقة، على الخطوات التي ستخطوها أحزاب شيوعية أخرى في معالجة و صياغة استراتيجية ثورية لها- أيضاً عبر استخلاص استنتاجاتها من التاريخ- و على تغلبها على معالجات قديمة و خاطئة، و على خطاها الثابتة في بناء الحزب و اكتساب و تعميق علاقاتها مع قطاعات من الطبقة العاملة و غيرها من الشرائح الشعبية. حيث سيسهم حزبنا بكل أسلوب متاح، على المستويين الثنائي و المتعدد الأطراف، ضمن هذه المحاولة.

و يحافظ الحزب الشيوعي اليوناني على علاقات مع عشرات الأحزاب الشيوعية و العمالية، و يتناقش معها و يتبادل الآراء معها، ساعياً نحو العمل المشترك، و سيعزز هذه المحاولة خلال الفترة القادمة، بمعزل عن مستوى الاتفاق أو الخلاف حول مسائل جانبية أم أكثر شمولية.

و هو يواصل إسهامه على المستوى الأممي في إطار اتحاد النقابات العالمي، و مجلس السلم العالمي، و الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، و الاتحاد العالمي للنساء الديمقراطيات. يجب على حزبنا مواصلة المحاولة سواء عبر المجلة الشيوعية الأممية، كما و عبر المبادرة الشيوعية الأوروبية مع العمل على تثبيتهما و توسيعهما مع قوى شيوعية جديدة، ولكن أيضاً عبر فك إرتباط قوى "الفرملة" المتأثرة بالطبقة البرجوازية و الانتهازية، و ذلك، حتى في اتجاه إعادة تشكيل هذه الصيغ و الاستعاضة عنها بغيرها، إذا ما حكمت الضرورة. حيث ستعتمد الأشكال المحددة الأخرى و الأبعد و الأوفى، التي من الممكن أن تتخذها صياغة هذا القطب، على الخطوات التي ستخطوها أحزاب شيوعية أخرى في معالجة و صياغة استراتيجيتها الثورية - عبر استخلاص الاستنتاجات من التاريخ و تجاوز المعالجات القديمة الخاطئة- و كذلك، عبر قيامها بخطوات ثابتة في البناء الحزبي و اكتساب و تعميق روابطها مع قطاعات من الطبقة العاملة و الشرائح الشعبية.

و يحافظ الحزب الشيوعي اليوناني على علاقات مع عشرات الأحزاب الشيوعية و العمالية، و يتناقش معها و يتبادل الآراء، ساعياً نحو العمل المشترك، و سيعزز من محاولته هذه خلال الفترة القادمة، بمعزل عن مستوى الاتفاق أو الخلاف حول مسائل جانبية أم أكثر شمولية.

و سنواصل بالتأكيد الإعراب عن تضامننا مع المطالب العادلة و مع صراع جميع الشعوب.

و سوف نستمر في الدفاع عن حق الشعب الكوبي ضد الحصار الأمريكي و ضد "الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي" و سندافع عن الإبقاء على حيوية المرجعية الثورية في ذاكرة شعبنا للثورة الكوبية و لكل عطائها للحركة الأممية.

إننا نكرم نضالات الشعب الفيتنامي الذي طرد من بلاده الاستعمار و الامبريالية اليابانية و الفرنسية و الأمريكية و بعد ذلك دخل عملية بناء الاشتراكية، و هو متواجد اليوم أمام تحديات كبرى جديدة.

إننا ندافع إجمالاً عن نضال كل شعب ضد التدخلات و الحروب الإمبريالية، من أجل الصداقة و التضامن بين الشعوب. نحن نقدم أفضل ما لدينا في سياق الحركة الجماهيرية الأممية للعمل الطبيعي في إطار اتحاد النقابات العالمي و مجلس السلم العالمي و الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي و الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي .

ونود بصفة خاصة أن نعرب عن تضامننا مع شعب فلسطين الذي يعاني من الاحتلال الإسرائيلي و عدوانيته العسكرية.

إن الحزب الشيوعي اليوناني يعرب على مر الزمن تضامننا مع الشعب القبرصي ضد الغزو و الاحتلال التركي و ضد كل صنوف "الحل" التقسيمي. و يكافح حزبنا من أجل قبرص موحدة كدولة واحدة لا دولتين، مع سيادة واحدة و مواطنة واحدة و شخصية دولية واحدة، كوطن مشترك للقبارصة اليونانيين و الأتراك، خالٍ من قواعد و جيوش أجنبية دون ضامين و حماة أجاناب.

في الصراع الأيديولوجي حول الحرب الإمبريالية

إن ما ينبغي أن يشغلنا هو كيفية فهم التقدير القائل بازدياد خطر نشوب حرب إمبريالية معمرة، اليوم. حيث من الأمثلة النموذجية على ذلك، في السنوات الأخيرة، هي الحرب الإمبريالية المستعرة في منطقتنا.

يجب أن ننشغل بنحو أكثر جوهرية، بالمسألة التالية: من جهة يدافع كثير من البشر اليوم بصراحة عن إيقاف الحرب و انتشار السلام في كل مكان مع اعترافهم أن "الحروب تجري من أجل النفط، و باقي المواد الأولية و السلع". و مع ذلك، فمن ناحية أخرى، فإنهم يعتمدون في الوقت نفسه آراء تظهر عدم اتفاقهم الفعلي حقيقي مع مواقفنا بشأن هذه المسألة. فعلى سبيل المثال: إنهم لا يتبنون موقفاً سليماً تجاه سفن حلف شمال الأطلسي المرابضة بشكل دائم في بحر إيجه و يرون في حلف شمال الأطلسي بأنه "قوة حماية"، و ينظرون إلى نهاية الحرب في ترابط مع تدمير داعش و الإرهابيين الجهاديين فقط، و لا يعتبرون الاتحاد الأوروبي أحد الفاعلين الأساسيين في الحرب، و لا يعتقدون أن اليونان تشارك في الحرب، على الرغم من أنها منحت "الأرض و المياه". حيث لا يزال هناك تأثير لبدع كالفائلة بأن الحروب تُشن من قبل "مجانين و متعطشين للدماء" أو أن "الحرب متواجدة في الحمض النووي للإنسان". إننا بصدد وجهات نظر تحفي الظروف التاريخية و الأساس الاجتماعي لكل حرب، في حين تشوه التجربة التاريخية، بالتوازي مع ذلك.

وتمارس الطبقة البرجوازية تلاعبها الأيديولوجي السياسي عبر جميع وظائف دولتها و عبر التعليم والإعلام وشبكة الإنترنت، ولكن أيضا مباشرة من خلال تدخل أرباب العمل الرأسماليين. وعلى الرغم من التناقضات في ممارسة السياسة الحكومية الظرفية، فإن تظهر السيطرة الاقتصادية و السياسية للطبقة البرجوازية، عبر صف الطبقة العاملة تحت راية مصالحها.

و من أجل كشف محاولة الصف هذه أيضا في حالة الحرب، هناك حاجة إلى تفسير عندما تُسمع، على سبيل المثال، وجهات نظر البرجوازيين "السلمية". إن العمال و عن صواب يشعرون بالفضاعة عندما يصبح أخوتهم الطبقيون "لحوما لمدافع الامبرياليين" ولكن ليس ذلك هو حال شعور البرجوازيين و صغار البرجوازيين، تجاه ذلك دائما. فعندما يتعوذ الرأسماليون من الحرب، فإنهم يقومون بذلك في المقام الاول لأنهم يشعرون بالذعر تجاه تهديد أو إيقاف أرباحهم. هذا و في كل حال، ليست ربحيتهم بعينها حقا إلهيا، بل هي مبنية فوق أساس الحرب "الداخلية" التي تشنها الطبقة البرجوازية بعينها و دولتها التي تساعد على رمي قنابلها في أنحاء العالم.

و بالتوازي مع ذلك، تقوم جميع النظريات الانتهازية والإصلاحية بعمل مسموم، سواء أعبّر عنها من خلال مختلف الأحزاب أو عبر إعادة إنتاجها من قبل قنوات أخرى. حيث نمذجي هو رد فعل على انتخاب ترامب، رئيسا للولايات المتحدة. مع إقامة مظاهرات ضد سيد الكواكب "الخطير و الذي لا يمكن التنبؤ به"، ويتسترون على حقيقة أن الرحم الذي يلد الحروب لا علاقة له بالوجه، بل بطبيعة الرأسمالية ذاتها. و لربما لم تقم الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي "الجيد" أوباما أو كلينتون أو وقت سابق، بزرع الموت؟ وعلى نحو مماثل من ذلك، كان الزعيق البرجوازي قد ساوى بين الضحايا و الجلاد في حروب يوغوسلافيا و العراق وأفغانستان. وكذلك لأصوات "اللاعنفية" التي تعارض كل شكل من أشكال الحرب، دون الاعتراف بماهية السياسة التي تشكل الحرب استمرار لها. فمن غير الممكن وضع الحرب الوطنية العظمى لحماية الاتحاد السوفياتي والدولة العمالية مع حرب النهب الإمبريالي التي شنتها ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، وغيرها في الحرب العالمية الثانية (حتى مع كون الولايات المتحدة و بريطانيا حلفاء عسكريين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لفترة ما). هذا و لم تتطور القوى السياسية ذات الجذور في الحركة العمالية، و التي اعتمدت مقاربة "فوق طبقية" للحرب باسم "المصلحة الوطنية" فحسب لمجرد قوى انتهازية، بل خانت، الطبقة العاملة باسم "الوحدة الوطنية" و "الدفاع عن الوطن (الرأسمالي)".

الرفاق و الرفيقات،

إننا نراقب التطورات الدولية، خصوصا بعد تغيير الرئيس في الولايات المتحدة. و مما لا شك فيه أن انتخاب ترامب هو تعبير عن التناقضات المتعلقة بقطاعات مختلفة من الرأسمال الأمريكي. و يبدو من المعقول الاعتقاد بان الولايات المتحدة ستسعى الى منع تعميق التحالف الروسي الصيني من أجل عزل الصين التي تعد منافسها الرئيسي. وفي الوقت نفسه، تتزايد أيضا المزاخمة للسيطرة على بحر الصين الجنوبي والشرقي، مع تورط دول رأسمالية أخرى في المنطقة، كاليابان و الفلبين وفيتنام وغيرها.

إن قضية الحرب الإمبريالية ومشاركة بلدنا فيها، موضوعيا، تثير القلق والمخاوف وانعدام اليقين. و من خلال فتحنا هذه القضايا، نسعى إلى تحصين و فولذة قوى و إعدادها أيديولوجيا و سياسيا، لا أن نقودها نحو الشلل و عدم القدرة على التدخل. و لهذه الحالة الأخيرة نتيجة سلبية على حد سواء في حال غياب التنبؤ، حيث ما من إعداد و جهوزية، مما يضفي عن سيطرة منطق "سنرى و نعمل" على غرار فعل المغامرين والانتهازيين.

حيث ما بالإمكان ببساطة الإجابة على السؤال: "ما هو تقديرنا؟ هل نسير نحو حرب امبريالية عامة أم لا؟". إن المؤكد هو أن الصدمات المحلية والإقليمية ستستمر، كتعبير ونتيجة للمزاحمات والتناقضات الإمبريالية البينية، مع ميادين محتملة لعملياتها العسكرية في الشرق الأوسط و بحر إيجه والبلقان و شمال أفريقيا، و البحر الأسود، و أوكرانيا و بحر البلطيق و القطب الشمالي و بحر جنوب و شرق الصين.

إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى—عسكرية بشكل رئيسي—، هي استمرار للسياسة الاستغلالية الممارسة في فترة "السلام النسبي" المنضوي على صراع طبقي لا هوادة فيه بين طبقتين على حد سواء ضمن الصعيدين القومي والدولي. حيث يُسعى خلال فترة الحرب عبر وسائل عسكرية إلى تحقيق ما يُسعى له بوسائل مغايرة (سياسية و دبلوماسية و اقتصادية، وما إلى ذلك) في غضون فترة السلام النسبي: و هو الاستحواذ على الأسواق و مناطق النفوذ، و السيطرة على منابع الثروات الإنتاجية و استغلال القوة العاملة، من موقع امتيازي مقارنة مع الدول الرأسمالية الأخرى أو مختلف تحالفات هذه الدول.

إننا نشعر بالقلق المحق لا سيما بالنسبة لمنطقتنا، إزاء احتمال نشوب صدام و تفاقم الوضع القائم بين اليونان و تركيا، كما و التطورات في المشكلة القبرصية.

و بالطبع نحن لا نساوي بين أي حادث اشتباك حربي تركي-يوناني، مع حرب امبريالية أكثر شمولا. ولكن وقوع الحوادث العسكرية باستمرار، قد يؤدي إلى مزيد من التناقم، و إلى تورط دول البلقان الأخرى كآلبانيا و جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة و غيرها، و أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية أكثر عمومية في بحر إيجه، تراقيا، و عموما على الحدود الشمالية للبلاد.

و تشكل التطورات التالية عناصر تورط و مشاركة أكبر لطبقة اليونان البرجوازية في الحروب الامبريالية و التدخلات حتى في جوارنا: كمشاركة اليونان بذاتها، في تحالفات إمبريالية كحلف شمال الأطلسي و سياسة الأمن و الدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي، و البعثات الجارية لقوى عسكرية (في كوسوفو وأفغانستان و العراق و جمهورية أفريقيا الوسطى و أماكن أخرى) و استمرار و تكثيف التسلح العسكري لا من أجل الاحتياجات الدفاعية و الدفاع عن الحقوق السيادية بل من أجل مخططات و

مقررات الناتو، واستخدام القواعد الأمريكية الاطلسية و غرف عملياتها كنقاط انقضاضية للمخططات الإمبريالية، و "الترقية الجيوستراتيجية" الذائعة الصيت لليونان التي تشير مباشرة وتؤدي إلى المشاركة في الحروب والعمليات لتقاسم غنائم الأسواق، والمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع قنلة الشعوب، وما إلى ذلك.

في برنامجنا نحدد خط الصراع وفق الأسلوب التالي: "في حال تورط اليونان في حرب إمبريالية، أهجومية كانت أم دفاعية، ينبغي أن يقود الحزب تنظيم الكفاح العمالي الشعبي المستقل بكافة أشكاله، من أجل ربط هذا الكفاح بالنضال من أجل تحقيق الهزيمة الشاملة للطبقة البرجوازية المحلية و الأجنبية بصفتها غازية، من أجل ربط الكفاح المذكور و بشكل عملي مع انتزاع السلطة. حيث سنتشكل عبر مبادرة و توجيه الحزب جبهة عمالية شعبية تمارس كافة أشكال النشاط و شعارها: فليقدم الشعب الحرية و المخرج من النظام الرأسمالي، الذي يجلب الحرب و "السلام" مع المسدس في الصدغ إذا ما ظل قائماً".

إن واجب الطليعة أي الحزب الشيوعي تكيف و تفصيل و تصعيد شعارات الصراع، باستمرار، دون أن يفقد الأمر الرئيسي الذي هو طابع الحرب، الذي هو إمبريالي من كلا الجانبين، بمعزل عن ماهية البادي بالعدوان.

حيث يوضع ما يلي كأولوية:

• القيام من جهة، بتتوير الشعب حول مخاطر الحرب و المسؤولين عنها، و عن ضرورة إدانتهم سياسياً، و من جهة أخرى، خوض الصراع من أجل ردع أي محاولة لتغيير الحدود: حيث ما من عمل لأي جيش أجنبي فوق الأراضي اليونانية، كما و ما من عمل للجيش اليوناني على أرض بلد آخر. ما من شيء يفرق الجنود اليونان و الأجانب، و لن يصبحوا حملاً لمدافع الإمبرياليين من أجل مصالح غريبة عن مصالحهم.

• إبراز ضرورة عدم إبداء الشعب لأية ثقة بالحكومة البرجوازية بمعزل عن ماهية الحكومة المعينة في كل ظرف على كرسي السلطة- لأنها لا تعبر عن مصالح الطبقة العاملة، والشعب: لأن سياسة الحكومة البرجوازية في حال الإشتباك العسكري هي عبارة عن استمرارية لسياساتها الأشمل التي تستنزف الطبقة العاملة و الشرائح الشعبية، سواء أكننا في ظروف تعافٍ رأسمالي أو في ظروف أزمة اقتصادية جارية.

• إبراز واقعة أن "الوحدة الوطنية" التي ستروج لها الحكومة البرجوازية في حال اندلاع حرب سوف تكون فقط من أجل تتويم الشعب اليوناني: حيث من غير الممكن وجود أية "وحدة وطنية"- لم توجد إطلاقاً- بين الطبقتين البرجوازية و العاملة، و بنحو أكثر اليوم ضمن أحلاف الذئاب الإمبريالية. و رحيل الناتو عن بحر إيجه مع إغلاق و إبعاد كل قواعد الموت. كما و لفك الارتباط عن حلف شمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي. إن التطورات تتطلب تكثيف الصراع ضد الحروب و التدخلات الإمبريالية، مع افتتاح أوسع لمنظمات الحزب و الشبيبة و النقابات العمالية، و الحركة العمالية الشعبية بشكل عام، و تطوير عمل الهيئة اليونانية للسلام و الوفاق الأممي، لا سيما في المناطق التي توجد فيها قواعد عسكرية و مقرات خدمة حلف شمال الأطلسي و "الأمن المشترك و الدفاع" للاتحاد الأوروبي.

• إبراز ضرورة تنظيم نضال و مقاومة الطبقة العاملة و هجومها المضاد مع غيرها من الشرائح الشعبية و تحالفها الاجتماعي، لوضع حد لعملية تغيير الحدود خلال قيام غزو - إحتلال محتمل، كما و أيضاً ضد المشاركة في حروب خارج حدودنا، و ضد حكومات الطبقة البرجوازية، التي مهدت الطريق مع الطبقات البرجوازية من بلدان أخرى داخل منظمة حلف شمال الأطلسي، و قادت أولاد الشعب نحو الذبح. لكي يطالب الشعب بذاته بالسلطة و ليستحوذ عليها في نهاية المطاف هنا و في البلدان المجاورة، لكي يعيش بسلام و رخاء شعبي.

إن التطورات تجلب يومياً معطيات جديدة، و تحضر معها بدءاً "جديدة" أو "مجددة"، و هي التي يجب على الحزب أن يمتلك جبهة قوية في مواجهتها. حيث ينبغي على الحزب اكتساب درجة أكبر من القدرة على خلق ردود فعل طبقية، و صياغة معيار و إمدادات أمام المنعطفات الجديدة التي سنأتي. هذا و تتعلق قدرة الشيوعيين على مقاربة الظواهر الاجتماعية وفق رؤية جدلية - مادية، في المقام الأول بجميع القضايا، و ليس فقط بالحرب الإمبريالية. إن التدخل الأيديولوجي لكل عضو من أعضاء الحزب له توجه موحد و يهدف إلى امتلاك تفوق القوى في النقطة الحاسمة و خلال اللحظة الحاسمة. حيث ينبغي أن يساعد هذا التدخل على فهم المسألة الأساسية: أي أن الإمبريالية ليست غير قابلة للهزيمة، و أن الشعوب سوف تكون المنتصرة في نهاية المطاف. إن التطور الاجتماعي لا يتوقف، بمعزل عما كانت الأمور تبدو كسوداء. إن عصرنا هو عصر نهوض حركة العمال الثورية، عصر ثورات اجتماعية كبيرة. إن الجليد قد كسر و خط الملاحه قد رُسم. إن أحداث أكتوبر 1917، التي لا تزال تطارد البرجوازيين، تنير طريق الطبقة العاملة اليونانية و الأممية، تنير طريق الشعوب.

عن احتمالية خروج اليونان من منطقة اليورو - الاتحاد الأوروبي و موقف الحزب الشيوعي اليوناني

خلال الآونة الأخيرة، تم إحياء النقاش السياسي، على غرار عام 2015، بشأن احتمال خروج اليونان من اليورو. حيث يجري هذا على الرغم من أن الحكومة اليونانية أودعت سلفاً لدى الاتحاد الأوروبي - البنك المركزي الأوروبي - صندوق النقد الدولي رزمة تدابير قاسية مناهضة للشعب للمضي قدماً في عملية التقييم. هذا و من وقت لآخر لا تشكك رابط الصناعيين اليونانيين بقاعات تراجع الثقافة منطقة اليورو و بنحو أعم في الاتحاد الأوروبي. إلى جانب ذلك، ففي خلجان منطقة اليورو، وحتى في ألمانيا نفسها، هناك رؤى مختلفة تجاه مسار الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو، و تجاه مسألة تعميقه، ومدى ووسائل هذا التعميق. حيث تعكس كل هذه التطورات واقعة تقويض التنمية الرأسمالية و الاتحادات الإمبريالية الدولية، كالاتحاد الأوروبي، من

التناقضات الجارية في سياق المزاحمة الرأسمالية العالمية. حيث تؤكد هذه الواقعة من سيناريوهات يونكر الـ 5 الأخيرة حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، والتي تتعلق أيضاً بمستقبل منطقة اليورو.

و عندما جاهرت جميع الأحزاب البرجوازية بالنصر و معها حزب سيناسيبيسموس السابق لسيريزا، عام 1992 حول معاهدة ماستريخت و في عام 2001 (أثناء حكم سيميتيس) حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لأوروبا، حذر الحزب الشيوعي اليوناني من عدم قدوم تقارب على المدى الطويل في المستوى المعيشي لشعب اليونان مع مستوى معيشة أقوى الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. و في نهاية المطاف، تراجع بنحو هام مستوى معيشة العمال حتى في أقوى بلدان الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، و كان تراجع أكثر مأسوية في حالة اليونان. وكان الحزب قد حذر من أن المستفيدين في نهاية المطاف هم أعتى الرأسماليين، و أن تماسك منطقة اليورو لم يكن كبيراً كما كانوا يقدمونه، و أن التفاوت سيتفاقم بسرعة، كذا و التناقض بين الدول الأعضاء.

إن إدارة الأزمة الاقتصادية في اليونان بعد عام 2008، عززت اتجاه صياغة اتحاد أوروبي ذي سرعات مختلفة، و أعطت دفعة للقوى السياسية البرجوازية التي تريد منطقة يورو تضم أقوى الدول اقتصادياً. و في اليونان غدت ظهور جماعات سياسية مصطفة في صالح العودة للعملة الوطنية، حتى أنها تظهر هذه العودة على أنها بداية الخلاص و حلقة لإسقاط النظام.

هذا و تمظهرت تجاه مسألة بقاء أو عدم بقاء اليونان في منطقة اليورو و بأية شروط، تناقضات إمبريالية بينية في منطقة اليورو، و بين منطقة اليورو والمراكز الإمبريالية الأخرى، كما و بين الولايات المتحدة وألمانيا. حيث تدخلت الولايات المتحدة أيضاً في هذه المسألة مع هدف رئيسي للحد من هيمنة ألمانيا في أوروبا. حيث استغل تدخل الولايات المتحدة هذا، من قبل قطاعات رأس المال في اليونان، و هي القطاعات التي استند إليها سيريزا في بروزه كحزب حاكم.

إن حزب سيريزا ليس مسؤولاً فحسب عن سياسة حكومة ائتلافه مع حزب اليونانيين المستقلين المناهضة للشعب، بل عن كونه قد ضلل الشعب و جمده و تلاعب به عن وعي. حيث قام بذلك عن طريق عرض منطوق يقول بأن فوزه في الانتخابات من شأنه أن يساعد على تغيير ميزان القوى في منطقة اليورو، و أن هذا سوف يمكّنه من ضمان إدارة الدين العام في حين دفاعه المزعوم عن الدخل الشعبي. حيث مسؤولة عن هذا التوقع الواهم أيضاً، هي القوى التي انشقت عنه بعد الفشل الذريع في تموز/أبوابو 2015، كما هو حزب الوحدة الشعبية و إبحار الحرية.

إن المسألة الحاسمة للشعب اليوناني وحرركته، كما و لكل شعب في كل الأحوال، هو ألا يقع الاستياء المبرر ضد الاتحاد الأوروبي في فخ أهداف رأس المال، و خطاب قواه، و هي التي على الرغم من كلامها ضد المذكرات و اليورو، فهي تتماشى موضوعياً مع مخططات قطاعات من رأس المال المحلي والأجنبي.

ما من طرق مسدودة. إن الشعب اليوناني قادر على أن يختار بنفسه - مع إرادته و عمله- و يجب أن ينسحب من الاتحاد الأوروبي، و أن يضع هذا الهدف في طليعة شعاراته مع تنظيم الصراع على نحو مماثل، من أجل المطالبة في الوقت ذاته بـ"مفاتيح" الاقتصاد، و الثروة التي ينتجها عبر انتقال السلطة إلى يديه. إن هذا هو البديل الحقيقي في صالح الشعب و هو يستحق كل تضحية، في حين أن اقتراح القوى الأخرى لـ"مناهضة اليورو" عموماً، تعيد إنتاج ذات السياسة المناهضة للشعب.

إن الشعب سيخرج كخاسر أكبر من عملية الانتقال إما نحو "عملة مزدوجة" (إحداها للتداول الداخلي و ثانيها للتداول الدولي) و من ثم نحو عملة وطنية بحتة أو مرتبطة بأي شكل من الأشكال مع عملة سلطة رأسمالية قوية أخرى، و هو ما ينطبق بطبيعة الحال أيضاً، في حالة توقيع اتفاق فرض جديد و مذكرة تحوي تدابير قاسية و مناهضة للشعب. و في حالة تغيير العملة، سيتأكل الدخل الشعبي من خلال تخفيض قيمة العملة الجديدة، و التبرج، و الانخفاض الحاد في القوة الشرائية، كما و من خلال الرفع الكبير لأسعار السلع المستوردة التي لا يعتمد عليها الاستهلاك فحسب، بل و الصناعة، أيضاً. و علاوة على ذلك، سيتلقى قطاع كبير من صغار الكسبة و المزارعين المديونين ضربة هامة.

إن الرأسمال الكبير هو من سيخرج رابحاً أيضاً في هذه الحالة. إن الطبقة البرجوازية اليونانية، وخاصة الاحتكارات تمتلك القدرة على التكيف مع ذلك عبر نقل رؤوس الأموال و تعويض أي خسارة من خلال زيادة معدل استغلال العمال و سحق الأجور و الرواتب، و ذلك على الرغم من أن أغليبيتها لا ترغب في الخروج من منطقة اليورو. و على وجه خاص، ستخرج بعض قطاعات رأس المال مستفيدة، و لذا فهي تدعم بنحو مباشر أو غير مباشر خروج اليونان من منطقة اليورو. إن قطاع رأس المال الذي سيخرج رابحاً هو ذلك القطاع المستفيد من زيادة تركيزه و مركزته من خلال تدمير جزء من رأس ماله الذي من المحتمل أن يرافق تغيير العملة.

و يخدع الشعب عن وعي كل أولئك الزاعمين أن خروج اليونان من منطقة اليورو و اعتماد عملة منخفضة القيمة، سيشكل حلقة في تحسين حياة الشعب من خلال الدفع الممنوح للتنافسية و النمو. و إذا ما تحقق أي نمو رأسمالي خلال المسار فهو لن يكون مصحوباً بانتعاش كبير في الأجور و المعاشات و الحقوق و لن يعود بالنفع على الشعب.

و لا تشكل اليونان الرأسمالية مع عملة وطنية عملية قطع في صالح الشعب. و على نحو موضوعي، تلعب كافة القوى السياسية التي تطرح هدفاً كالمذكور أعلاه على أنه "حل" أو كهدف وسيط بهدف قيام تغييرات جذرية، لعبة قطاعات من رأس المال.

و لا يقود هذا الخيار إلى العودة إلى مستويات المعيشة الأفضل نسبياً في عقدي الثمانينات و التسعينيات، كما يروج البعض. ففي حالة تغيير العملة ستسيطر قوانين الاستغلال الرأسمالي البربرية و المزاحمة الاحتكارية التي لا هوادة فيها. و في هذه الحالة أيضاً

ستتدد الالتزامات نحو الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من طوقها الخائق حول الشعب. وسوف يُدعى الشعب - ولمرة أخرى مع التدابير استبدادية و ترهيبية- لدفع كلفة قروض الأسواق المالية، والبنوك الاستثمارية وصناديق التحالفات الإمبريالية الحالية أو غيرها، والاتحادات النقدية، التي يحتمل أن يشارك فيها. و إلى جانب ذلك، فإن سياسات اعتصار العمال تنطبق أيضا على بلدان اليورو والدول الرأسمالية التي لها عملات وطنية، سواء أكانت أقوى، كبريطانيا وروسيا والصين والبرازيل أو في الدول الأضعف.

و في حال اختيار الاتحاد الأوروبي والطبقة البرجوازية إخراج اليونان من اليورو وتغيير العملة، لن يقف الحزب الشيوعي اليوناني مكتوف الأيدي ولن "ينصدم" كالقوى الأخرى. بل سيكافح، كما هو عليه الآن، مع خط معين، سيفترحه على الحركة و على الشعب اليوناني. و سوف يتدخل بنحو كفاحي لتنظيم النضال بنحو حتى أكثر حسما لإنقاذ الشعب والتضامن، لكي لا تبقى أي عائلة شعبية، و أي عامل، و أي من العاطلين عن العمل وحده في براثن رؤوس أموال البنوك والمضاربين الذين سيكتفون هجومهم على الشعب. و على وجه الخصوص، سيدرس الحزب الشيوعي اليوناني خطة عمل واقتراحاً للحركة العمالية الشعبية في حالة الإفلاس الذي لا يمكن السيطرة عليه، حيث ستكون تبعاته أكبر. و تتعلق مقترحات الحزب الشيوعي اليوناني بشأن أهداف صراع جامعة، و مطالب تشمل حماية العمال، و تقديم الخدمات الاجتماعية، ومعالجة النقص المصطنع المحتمل للمواد الغذائية والأدوية وغيرها، و إلغاء النهب الضريبي و إغاثة الأسرة الشعبية وتعزيز التضامن الشعبي و الصراع على حد السواء ضد الحكومة البرجوازية ورأس المال الكبير والمضاربين. حيث سيتوجب على الحركة العمالية و التحالف الاجتماعي، الكفاح على حد السواء في مطالبهما من أجل تدابير إغاثة فورية و استعادة الخسائر كما و من أجل تلبية الحاجات الشعبية المعاصرة، أن تكافح ليس فقط ضد العدو الطبقي، بل و ضد الأحزاب السياسية و البرامج و الحكومات والجبهات المقنعة التي ستخدم رأس المال موضوعياً، بهذا الأسلوب أو سواه. حيث يجب على الحركة العمالية و الشعبية ربط هذا الصراع بالنضال من أجل التوصل إلى حل نهائي في صالح الشعب عبر القطع الفعلي مع النظام الرأسمالي. حيث ليس لهذا القطع اي علاقة مع القطع الكاركتوري الذي تستدعيه بعض القوى -داخل و خارج سيريزا - عند دفاعها عن خروج اليونان من منطقة اليورو دون صدام مع النظام الاجتماعي- الاقتصادي - السياسي المسيطر، أي مع الاتحاد الأوروبي و رأس المال و سلطته.

و على الحركة العمالية الشعبية في اليونان وفي جميع أنحاء أوروبا أن تستغل أية صدوع و تناقضات ناشئة في صالح الصراع من أجل السلطة العمالية، عبر توجيه ضربات منسقة و هجوم مضاد شامل. و ينبغي أن تستغل الاتجاهات النابذة ضمن التحالفات الإمبريالية في صالح إضعافها الكامل وليس تحسينها المزعوم بالنسبة للشعوب، كما يطبل حزب سيريزا و جميع الذين انشقوا منه، كحزب الوحدة الشعبية و أبحار الحرية و الخطة ب، و غيرها من التشكيلات التي صيغت حديثاً. و لكي تتمكن الحركة العمالية الشعبية من المضي نحو الأمام و تحقيق هذه الأهداف، فقط حين ربط الصراع من أجل فك الارتباط عن الاتحاد الأوروبي مع للنضال من أجل إسقاط الإجمالي لسلطة رأس المال، والاحتكارات، والصراع في سبيل السلطة العمالية التي ستعزز وتنظم الملكية الاجتماعية، و التخطيط العلمي المركزي للاقتصاد والخدمات، و التنمية الإنتاجية في صالح الشعب.

إن السلطة العمالية لا تُهدى من قبل النظام السياسي البرجوازي، بل تنتزع. حيث تتمثل مقدمة التغيير الفعلي لميزان القوى في صالح الأغلبية العمالية الشعبية، في الإلتفاف حول الحزب الشيوعي اليوناني وتعزيزه في كل مكان، و في المقام الأول، في مواقع العمل والأحياء الشعبية.

عن مسار إعادة صياغة النظام السياسي البرجوازي و صراع الحزب الشيوعي اليوناني

إن هدف امتلاك حزب "السراء و الضراء" لا يزال مطروحاً للتحقيق. و على حد السواء مع استغلال كلا التجارب الإيجابية و السلبية التي اكتسبناها من جميع جوانب عملنا، الجماهيرية والأيديولوجية والتنظيمية.

هذا و حصلت في السنوات الأربع منذ المؤتمر الـ 19 بعض التغييرات الجوهرية في النظام السياسي البرجوازي، و أكثرها نموذجية هو إبراز سيريزا كحزب حاكم بالتعاون مع حزب اليونانيين المستقلين. حيث قامت حكومة سيريزا و اليونانيين المستقلين الناتجة عن الانتخابات البرلمانية التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير 2015، في نهاية المطاف بتوقيع مذكرة ثالثة مع الاتحاد الأوروبي و البنك المركزي الأوروبي و صندوق النقد الدولي، والتي شملت بالطبع رزم تدابير مناهضة للعمال و الشعب. و كان "إنجازها" المذكور المناهض للعمال و الشعب قد طبق بتوافق و دعم من حزب الجمهورية الجديدة من موقع المعارضة الرئيسية كما وحزب الباسوك الإشتراكي الديمقراطي و حزب النهر المنتمي لما يسمى حيز الوسط. و تظهر هذا التوافق بوجه خاص لاحقاً، بعد إقرار المذكرة الثالثة بنحو مشترك و مع سلسلة من التدابير المناهضة للشعب. و كانت ميزة سيريزا التقضيالية مقارنة مع حكومات حزبي الجمهورية الجديدة و الباسوك، السابقة، قد تمثلت في قدرته الأكبر على التلاعب بالقوى العمالية الشعبية. و بغرض زرع تطلعات كاذبة استغل سيريزا واقعة بقاء رؤى تنتمي لفترات سابقة- و بالتالي عفا عنها الزمن- في وعي جماهير عمالية شعبية واسعة، و هي تلك المتعلقة بطابع النضالات، و بدور البرلمان البرجوازي والديمقراطية البرجوازية، المنتشرة بنحو واسع، و دور "القوى الأجنبية" مفصلاً عن خيارات الطبقة البرجوازية المحلية بعينها، و ما إلى ذلك.

و طوال هذه الفترة، قاوم الحزب الشيوعي اليوناني بقوة ضد الضغوط الهادفة لدعم هذه السياسة أو التسامح معها. و حذر، وكشف عن الطابع الحقيقي لسيريزا، وعلاقته مع الرأسماليين المحليين والأجانب، و مع مختلف المراكز الإمبريالية. و قد أحقت الحياة و

بوضوح، تقديرات و مواقف الحزب الشيوعي اليوناني، و خط الصراع ضد رأس المال، والاتحادات الإمبريالية، والأحزاب البرجوازية من ليبرالية و اشتراكية ديمقراطية، ضد القديمة منها و الجديدة.

و خاض الحزب الشيوعي اليوناني المعركة ضد كامل طيف الانتهازية، التي مارست قواه من داخل و خارج سيريزا الضغط على الحزب الشيوعي اليوناني ليتحول لجزء من سياسة إدارة النظام.

و طوال الـ 4 سنوات استجاب الحزب الشيوعي اليوناني و بنجاح في الصراع الإيديولوجي و السياسي ضد:

- هدف تهميشه، كما و محاولات تصنيفه ضمن الأحزاب السياسية للنظام، و الرؤية القائلة "أن كل السياسيين متماثلون".
- هجمات "الصدقة" - التي نفذت في البداية من قبل سيريزا و في وقت لاحق من قبل حزب الوحدة الشعبية و قوى انتهازية أخرى- لينجر نحو خط "مناهضة المذكرات"، بذريعة المطالبة زعماً بـ "توزيع أكثر إنصافاً في ظروف التضحيات".
- التشهير و تحريف دور الحزب الشيوعي اليوناني، في حركة جبهة التحرير الوطني و خاصة حول طابع جيش اليونان الديمقراطي. و ضد العداء للشيوعية و السوفيتية و ضد الفاشية و النازية، و رهاب الأجانب و العنصرية.
- الرؤية القائلة بأن الرأسمالية، على الرغم من المشاكل المتأصلة فيها و الأزمة الاقتصادية و المزاحمة، و حتى الحروب، هي عبارة عن نظام أكثر تحملاً و هو الذي بالإمكان أنسنته و إكسابه سمة أخلاقية. و الرؤية القائلة بأن "الإشتراكية قد فشلت" و أنها "غير قابلة التحقيق".

• إبراز الانتهازية لرؤية ما يسمى بـ برامج إنتقالية، و ضد الرؤية الانتهازية القائلة بأن التغيير في ميزان القوى (بين الطبقات المتناحرة و حلفائها) من الممكن أن يبدأ من خلال تغيير التوازن في البرلمان، عبر تسلق الحزب الشيوعي نحو الحكم في ظل الرأسمالية، و على نحو مماثل على مستوى البرلمان الأوروبي و هيئات الاتحاد الأوروبي الامبريالي.

إن قوى النظام السياسي البرجوازي تتطابق حول أهداف الطبقة البرجوازية الاستراتيجية و هي المتعلقة باختصار بمحاولة الانتعاش الرأسمالي و الترقية الجيوستراتيجية لليونان في موقع عقدة طاقة - تجارية، مع اتخاذ دور فاعل في منظمة حلف شمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي، و استعادة دور الطبقة البرجوازية اليونانية في منطقة شرق المتوسط، و هو الذي كان قد تلقى ضربة خلال سنوات الأزمة.

إن الآراء المختلفة حول مسائل الإدارة لا تشكلك بعناصر أساسية للسياسة المهيمنة، كحاجة تسريع عمليات إعادة الهيكلة المناهضة للشعب، و ضرورة تيسير السياسة المالية و إسناد الدولة لمخططات رأس المال الإستثمارية و المشاركة في المخططات الأطلسية و غيرها. و بالتوازي مع ذلك، لا تستطيع هذه الأهداف الموحدة و التطابق الإستراتيجي إخفاء التناقضات المتواجدة داخل الطبقة البرجوازية و هي التي تتخلل كافة الأحزاب البرجوازية. إن هذه التناقضات هي متعلقة على حد سواء بألويات دعم قطاعات من الاقتصاد الرأسمالي، كما و بتراتبية أولويات التحالفات الدولية لرأس المال. و على هذا النحو، تتواجد قطاعات من البرجوازية اليونانية أقرب إلى المركز الألماني، و غيرها أقرب إلى الولايات المتحدة أو فرنسا (التي رقت من نفوذها في البلاد) و سواها إلى الصين و روسيا و غيرها.

لقد ثبت خلال العامين الماضيين، بأن حكومة حزبي سيريزا و اليونانيين المستقلين، هي أكثر فعالية بالنسبة لرأس المال و لحلفائه الدوليين الرئيسيين. لقد اكتسب سيريزا بسبب مظهره "اليساري" و "خلافاته الأيديولوجية" مع حزب الجمهورية الجديدة، إمكانية تضليل الشرائح العمالية الشعبية و خداعها على نحو متكرر مع إضعاف المقاومة الشعبية. هذه هي "الورقة" الأساسية التي تلعبها و تستغلها حكومة سيريزا في مواجهتها مع الأحزاب البرجوازية الأخرى. و من المؤكد، أن لهذا مدة صلاحية معينة، في حين إسهامه في تقاوم التناقضات المستشف، داخل سيريزا، على الرغم من عدم تَمظهره بذات حدة تبديها في صيف عام 2015.

و يستخدم سيريزا خلال محاولته التوسع نحو حيز يسار الوسط، ورقة تعاون مع الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية. و من ناحية أخرى، تشكل واقعة احتفاظ حزب الباسوك حتى الآن على موطن قدم و نفوذ نقابي ضمن قطاعات من الأرستقراطية العمالية و الفئات الوسطى، عنصر مزاحمة بين سيريزا و الباسوك في حيز الإشتراكية الديمقراطية. و في التوازي مع هذه المزاحمة، يجري الحفاظ على قنوات مختلفة ضمن منظور تشكيل حكومة في المستقبل، عبر توسيع الأغلبية الحاكمة نحو ما يسمى بـ "الوسط"، عبر وصمة أكثر وضوحاً لـ "يسار الوسط" مع التخلي عن التعاون مع حزب اليونانيين المستقلين. و غدت هذه التفاعلات أكثر وضوحاً في الآونة الأخيرة بعد تصريحات كوادرو و وزراء سيريزا حول تقارب سيريزا مع ائتلاف التعاون الديمقراطي.

هذا و خطرٌ بشكل خاص هو تكتيك الحكومة الذي يتاجر بالتاريخ و بنضالات الحركة العمالية الشعبية، على نحو مبتذل، عبر ظهورها كقوة شيوعية تقريباً. و هو التكتيك الذي يُعزز بشكل منتظم من قبل باقي الأحزاب البرجوازية كما و من وسائل الإعلام. حيث تساعد هذه العبارة الأيديولوجية على الإطباق على العمال الذين يشعرون كيساريين و لهم ميراث كفاحي. و على هذا النحو يستهدفون "ضرب عصفورين بحر واحد": أن يلقوا بالإشتراكية و صمة السياسة المناهضة للشعب التي يطبقها سيريزا

حالياً، وأن يطابقوا في وعي الشعب و الشبابة بين الإشتراكية و النهب الضريبي و المذكرات و التدابير المناهضة للشعب، أي أن يخلط الحزب الشيوعي اليوناني بوحل "أيام و أعمال سيريزا"، و أن يتاجرو بمقاومة جبهة التحرير الوطني البطولية و بكفاح الآلاف من الشيوعيين و اليساريين و غيرهم من الجذريين.

و تحوض المعارضة الرئيسية المتمثلة بحزب الجمهورية الجديدة، معركة لكي يُعترف بها كإقترح حل حكومي ثابت يمتلك قدرات الالتزام الأكثر ثباتاً بأهداف رأس المال. و هو الذي يضع في قلب مواجهته مع الحكومة، الموقف من عملية إعادة الهيكلة و الإصلاحات، و التأخيرات الحاصلة فيها، كما و ضرورة تسريع تنفيذها.

إن بروز سيريزا باعتباره ركيزة الإشتراكية الديمقراطية الأساسية في البلاد كما و تعزيزه من قبل الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية، يخلق صعوبات كبيرة في محاولات إعادة صياغة ما يسمى بـ"يسار الوسط"، الذي يحتوي على الإشتراكية الديمقراطية الكلاسيكية لحزب الياسوك، و حزب النهر وغيرها من التشكيلات السياسية الأصغر "الوسطية". حيث هناك صراع و تذبذب حول ما إذا كان هذا الحيز سيشكل - بمثابة قطب ثالث- محاوراً متميزاً لسيريزا أو لحزب الجمهورية الجديدة، و مع تواجد صعوبة في لعبه اليوم دور أكثر استقلالية. يتواجد اتجاهان مختلفان: فهناك من جهة نزوع نحو تعاون مشروط مع سيريزا، يشترط قيام استدارة أكثر جوهرية للأخير تتجسد في اختيار الأشخاص، و من جهة أخرى هناك نزوع لصالح ضرورة تحالف القوى الأوروبية و الإصلاحية، التي تشمل حزب الجمهورية الجديدة.

و فيما يتعلق بالآراء المشككة بالإتحاد الأوروبي، فهي ظهرت بنحو أكثر تنظيمياً في إطار سيريزا و مختلف القوى الإنتهازية. و على الرغم من تمويه بعضها لطابعها البرجوازي بشعارات مناهضة للرأسمالية، فهي في جوهر الأمر تلتقي مع القوى البرجوازية المشككة بالإتحاد الأوروبي و المتواجدة في كافة أنحاءه. و هي بهذا النحو تحضّر سائراً جديداً في وجه تجذير الوعي الشعبي.

و هناك أيضاً القوى التي انشقت عن حزب الجمهورية الجديدة و التي تتحرك في الفضاء القومي العنصري، الذي يضمن عناصر تمتد من النازيين الصنف لمنظمة "الفجر الذهبي الإجرامية حتى القوميين الهامشيين و متحجرات اليمين المتطرف التي تعود للماضي الظلامي. و على وجه الخصوص، يستمر المتهمون المجرمون النازيون من أعضاء "الفجر الذهبي" باعتبارهم قوات إسناد للنظام في بث السم العنصري و في تصددهم ممارسة عداة بدائي للشيوعية. حيث يمتلكون ارتباطات متنوعة و مشبوهة مع مراكز ودوائر خارج اليونان، و مع دوائر مظلمة. و يتظاهرون داخل البرلمان بأنهم قوة معادية للنظام، و في نفس الوقت يطالبون بالمزيد من الامتيازات و الإعفاءات لصالح قطاعات من رأس المال و يواصلون نشاطهم كخاسين في صالح كبار أرباب العمل.

إن إجمال الخلاصة: هو أن هو مسألة مصيرية تتمثل في قيام مواجهة أكثر حسماً للدعاية البرجوازية المصاحبة لمحاولة إعادة صياغة النظام السياسي البرجوازي التي تستهدف انتزاع الدعم الشعبي النشط لها. كما و تتمثل مسألة ملحة في معالجة الأوهام و التوهامات التي غذبت بشكل منهجي، و هي القائلة بأن من خلال عملية إنشاء أحزاب جديدة و تحالفات حكومية، بالإمكان ظهور شيء إيجابي في صالح الشعب. و في السنوات الأخيرة حاضرة هي الخبرة الغنية من عملية إعادة الصياغة الأخيرة التي جرت عبر عملية إبراز سيريزا كاحتياطي حكومي للنظام. و يتمثل أمر أساسي في معالجة الخوف المزروع بمنهجية، في ما يتعلق بإمكانية عدم الاستقرار السياسي، و القلق حول وجود حكومات برجوازية مستقرة و أغلبية برلمانية، و الدعوات نحو التوافق و الإجماع باسم "التماسك الإجتماعي". حيث جارية و ستشدد بنحو أكبر أمام الإنتخابات القادمة، المحاولة الهادفة لكي يتبنى الشعب مساعي الطبقة الحاكمة و طاقمها السياسي، بهدف حكم برجوازي ثابت إما عبر حكومة حزب واحد أو حكومة إئتلاف عدة أحزاب.

و أيضاً، قدم سيريزا سلسلة من مقترحات الإصلاحات المؤسسية للدولة البرجوازية في ذروة عملية التعديل الدستوري. مع عناصر أساسية حول تغيير القانون الانتخابي و زيادة سلطات رئيس الجمهورية بالترابط مع إمكانية انتخابه مباشرة من قبل الشعب. و على هذا النحو يُرقى رئيس الجمهورية نسبياً، كمصدر شرعية السلطة التنفيذية و كأحد ثوابت الحكم البرجوازي، دون فقدان البرلمان لدوره الأساسي. إن هذه المداخلات تلبس لبوساً مزوراً و بدعاية لـ"توسيع الديمقراطية" في حين يتمثل غرضها في حماية الدولة البرجوازية و ضمان ظروف قيام تداول حكومي سلس. و تُكَيّف النظام السياسي البرجوازي مع المعطيات الجديدة الناشئة عن الأزمة الرأسمالية، و عن صعوبات الإدارة و الحاجة الملحة لتسريع و تسهيل مساعدة الدولة للربحية الرأسمالية على حساب الشرائح الشعبية. و بالطبع، فإن هذا الإلحاح هو ما أضعف قدرة الأحزاب البرجوازية على الإحتواء الجماهيري للشرائح الشعبية في إطار حكومات الحزب الواحد. و في كل الأحوال، سيغدو النظام السياسي البرجوازي أكثر عنوانية باضطراد، ليتواءم مع حاجات رأس المال و تنافسيته و ربحيته على نحو أكثر نجاعة.

و فيما يتعلق بالنظام الانتخابي، إن احتمال تمظهر التوجه لزيادة درجة النسبية- بصيغة النسبية البسيطة دون عتبة انتخابية- يخدم صياغة إجماع أوسع بين أحزاب برجوازية و تشكيل حكومات ائتلافية. و على ذات النحو، فإن زيادة درجة النسبية في قانون الانتخابات، التي أقدمت عليها الحكومة عبر تعديل تشريعي، لا تخدم تعزيز الإرادة الشعبية. و هو ما لا ينبغي أن نسهمو عنه، و ذلك على الرغم من امتلاك الحزب الشيوعي اليوناني لموقف ثابت، تجاه دعم النسبية البسيطة الغير مغشوشة كمطلب ثابت للنظام الانتخابي.

هذا و تغيب عن مقترحات التعديل الدستوري، تماماً مسألة فصل الدولة عن الكنيسة، مع كل ما يترتب على ذلك في مجالات التعليم و الإجراءات الطقسية و مؤسسات الدولة، و الزواج المدني، و الجنازة المدنية، و منح الأسماء، و مسألة ملكيات الكنيسة.

هذا و تتواجد الإدارة المحلية والإدارة الإقليمية كمؤسسة للدولة البرجوازية، موضوعياً على نحو أقرب إلى الجماهير العمالية الشعبية، حيث لعبت طوال فترة الأزمة الرأسمالية دوراً هاماً في احتواء العمال ضمن حاجات النظام البرجوازي. حيث كيفت وظائفها وفق المعطيات الجديدة لربطها بالإدارة المركزية (الحكومة) بشكل يخدم على نحو موحد الاستراتيجية العامة لرأس المال مع دمج و احتواء الجماهير العمالية الشعبية من خلال مختلف البرامج والتدخلات. و ضمن هذه المحاولة استغل على نحو موسع محور السياسة الاجتماعية، ومختلف برامج الأخرى الاتحادية الأوروبية لـ"محاربة الفقر والبطالة". و شكلت العديد من أنواع البنى، سواء بشكل مستقل أو بمؤازرة المنظمات غير الحكومية والمتطوعين و "التعاونيات الاجتماعية". و إجمالاً، تلعب قوى سيريزا، الحكومية والحزبية، مع باقي قوى المعارضة البرجوازية، دوراً قيادياً في هذا الاتجاه، سواء كأحزاب أو من خلال ممثلها في بلديات و مقاطعات البلاد. حيث يتمثل استثناء في البلديات الخمس التي يتحمل الشيوعيون مسؤولية إدارتها (في باترا، خايداري، بتروبوليس، كسرياني، إيكاريًا)، التي تقوم ضمن إطار الموارد والمؤسسات الصارم، بتنظيم المطالب و التحركات و النشاط في صالح المظلومين، والشرائح الشعبية في مدنها، احتراماً منها لوعدها المقدم قبل الانتخابات لشعب البلديات حول محافظتها على سياسة معارضة واضحة تجاه المؤسسات المركزية للسلطة الرأسمالية.

هذا و لم يفهم بنحو كافٍ من قوانا الحزبية في جميع أنحاء البلاد، سبب الدعاية الكبيرة في السنوات الأخيرة، من قبل مجمل النظام السياسي البرجوازي ولكن أيضاً من قبل المؤسسات الدولية والأوروبية، في صالح قطاع "اقتصاد التكافل الاجتماعي" كقطاع ثالث مزعوم في الاقتصاد يقدم على مختلف الأنشطة ليس وفق معيار الربح بل لتلبية الحاجات الاجتماعية المتفاقمة. وحتى الآن، هناك دور فاعل و مشبوه لجميع المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال. و يُروَّج "الاقتصاد الاجتماعي المتكافل" من قبل الدولة البرجوازية باعتباره آلية لتقليص أبعاد للمزايا الاجتماعية التي تقدمها الدولة، و لنقل مسؤولية سلسلة من الأنشطة نحوه.

و هو يقوم باستبدال التوظيف الجماعي خصوصاً للشباب بتوظيف وفق أشكال علاقات عمل مطاطية كما و يقود نحو إزالة حقوق عمالية وغيرها من حقوق العاملين، وذلك باستخدام "التطوع" الذي لا يمت بصلة للتضامن الشعبي و للتعاطف الطوعي الأصيل. و هو في الواقع، ينشط باعتباره عتلة إضافية لمفاقمة واقع علاقات العمل وزيادة درجة الاستغلال من خلال العمل التطوعي، و ساعات العمل الطويلة و الأجور المتدنية، و الحد من الإعانات الاجتماعية التي كانت مجانية سابقاً. و كل هذا باسم الطابع الاجتماعي لهذه النشاطات. هذا و يستغل "اقتصاد التكافل الاجتماعي" دعائياً باعتباره حاملاً مزعوماً للتنظيم الاجتماعي و لتحول المجتمع في اتجاه صديق للشعب. حيث تتأكد قدرة النظام السياسي البرجوازي على رأب الصدوع، في تماثل مع درجة عدم تهديده من قبل الحركة، وفق درجة عدم امتلاك الحركة لتلك السمات (تنظيم على نحو موحد، جماهيري، توجه طريقي للصراع) التي ستجعلها قادرة على الانعطاف ضد الطبقة البرجوازية المستغلة، وليس فقط ضد كل أغلبية حاكمة، ظرفياً، خدمة منها للتداول البرجوازي الحكومي باعتبارها وسيلة تثبيت للسياسة المناهضة للشعب.

عن تشابك و فساد و نفاق القوى البرجوازية و الإصلاحية و الإنتهازية

هذا و تترافق التدابير القاسية المناهضة للشعب و تماشي سياسة كل الأحزاب البرجوازية مع الخيارات الاستراتيجية للطبقة الحاكمة -كما كان دائماً خلال العقود الأخيرة- مع كلام كبير عن مكافحة الفساد و تشابك المصالح. و هو ما يهدف إلى إخفاء المفسد الأكبر الذي ليس سوى المجموعات الاحتكارية. حيث تقوم هذه الأخيرة بدفع الرشاوى لزيادة أرباحها و حصصها في السوق، كما يتضح من حالات "زيمنس"، و "توفارنيس" في الأونة الأخيرة و من برامج التسلح و غيرها. و كانت اقتراحات الحزب الشيوعي اليوناني التي طرحت مراراً و تكراراً - و التي رُفضت بالطبع من قبل الحكومة و أحزاب المعارضة الأخرى - هي التالية كحد أدنى لتدابير الحد من الفساد: التحويل الإلزامي لجميع الأسهم إلى إسمية، إلغاء صيغ السرية (المصرفية و الضريبية و التجارية و سرية زيادة الأعمال)، حظر تشغيل الشركات خارج البلاد، و التحكم بتصدير رؤوس المال. و باسم مكافحة الفساد و تشابك المصالح تجري تغطية مزاحمات الاحتكارات و عمليات إعادة الترتيب في حصص رأس المال الخاص في علاقاتها بأجهزة الدولة. و في الوقت نفسه، من المسلم به هو أن مكافحة الفساد لا تلمس ستيين من الاعفاءات الضريبية الخاصة التي تمتع و يتمتع بها على سبيل المثال، مالكو السفن، في حين ينن البحارة و العمال إجمالاً، تحت عبئ الضرائب، و ضرائب العقارات و عشرات من الضرائب غير المباشرة. و سعي في الأونة الأخيرة، مع إنشاء لجنة تحقيق حول قروض الأحزاب و وسائل الإعلام، عدا أمور أخرى، إلى طمس دور المصارف، و التي كانت دُعمت في السنوات السابقة بحزم مليارات من المال جرى تحميل عبئها على كاهل الشعب اليوناني.

ما من لجنة تحقيق قادرة على تغيير طبيعة نظام الائتمان المالي الذي هو "قلب" النظام الرأسمالي، الذي يعزز الربحية الإجمالية لرأس المال و يقود الأسر الشعبية و العاملين لحسابهم الخاص بواسطة الإقراض إلى ارتهان مديد. و لم يكن بالإمكان استبعاد مجموعات الأعمال العاملة في قطاع وسائل الإعلام من المعاملة المواتية. و لا تقلت القروض المقدمة إلى الشركات العاملة في وسائل الإعلام من العُرف، بل تؤكد عُرف المعاملة المواتية، و حتى مع انعدام ضمانات سداد القروض. و مع تشكيل لجنة التحقيق ذات الصلة، حاولت الحكومة أن تحجب واقعة الانتهاك اليومي و المتواصل لأي مفهوم للإعلام الموضوعي من قبل وسائل الإعلام - الخاصة و المملوكة من قبل الدولة. حيث يسعى كل حكم ظرفي إلى خلق علاقات ودية و بيئة مواتية للشركات العاملة بالإعلام، و الوقت نفسه للسيطرة على وسائل إعلام الدولة. و في نفس الاتجاه، تسير الحكومة الحالية، التي حاولت - و لا تزال تحاول - إعادة تقسيم كعكة الإعلام بين المجموعات الاقتصادية القديمة و الجديدة.

هذا وتضليلي هو أيضاً، النقاش البرجوازي بشأن معالجة تشابك المصالح والفساد من خلال العدالة "المستقلة". إن العدالة -التي شهدت مستوياتها العليا تناقضات بين القوى السياسية البرجوازية حول الهيمنة ضمنها- ليست مستقلة، ما دامت تخدم موضوعياً حقوق الملكية الرأسمالية، وفرض الاستغلال. وبالتأكيد، هناك في صفوف العاملين في مستوياتها الدنيا، تطوير لمطالب - وخاصة لتحسين أساسي في ظروف عملهم، و ضد تكثيف العمل و ما إلى ذلك- و هي التي أسهم بها الحزب الشيوعي اليوناني ودعمها مرارا وتكرارا.

عن إعادة تشكيل الحركة العمالية و عمل الشيوعيين في النقابات

لقد تواجبت مهام إعادة بناء الحركة العمالية النقابية في مركز اهتمام كل عمل الشيوعيين الذي سبق المؤتمر.

و على نحو صائب نوصف "بامه" كمكسب كبير للحركة. حيث كانت مبادرة تشكيلها قد جرت من قبل الشيوعيين و غيرهم من المتعاونين معهم و تخدم مبادرة تأسيسها كما و نشاطها المتواصل على مدى هذه الأعوام- كما و النشاط الإجمالي للشيوعيين في النقابات- هدف تطوير روابط كفاحية مع الجماهير من أجل حشدها في توجه إسقاط النظام الرأسمالي.

و يُتهم الحزب الشيوعي اليوناني بنحو ممنهج بأنه يُضيق الصراع عبر شعاراته و نشاطه ضمن الحركة النقابية العمالية، واضعاً الاتفاق مع الاشتراكية، كشرط. حيث بالإضافة الى الخصوم الطبقيين العلنيين، هناك دور مناط للانتهازية المتعددة الأشكال في هذه الدعاية، و هو الدور الذي يحصر حدود مطالب الحركة العمالية باسم "توسيعها" في المطالبة بإصلاحات مواتية للنظام عبر حيازة ميزان القوى البرلماني اللازم. و باسم "التوسيع"، الذي هو جوهرياً خط اندماج، اتهم الحزب الشيوعي اليوناني في الماضي - و لا يزال يتهم اليوم- بتبنيه خطأ "مناهضا لوحدية" الحركة و تبني "القصوية" في المطالب، و بإعاقة "الاختلاط مع ساحات المواطنين الساخطين" والتعاون أو حتى التسامح مع "اليسار الحاكم"، والاستفتاءات الجوفاء، و ما إلى ذلك. و على الرغم من ذلك، فإن خط الصراع هذا يجعل الحركة رهينة الرأسماليين ودولتهم، و في جوهر الأمر فهو ينزع عصبها و يحرمها حتى من إمكانية انتزاع المكاسب في إطار النظام، في حين يخدم أيضاً، نزع السلاح الأيديولوجي والسياسي للحزب الشيوعي اليوناني.

إن الانتهازية والتفكيكية تجرؤان على إرجاع سبب المستوى المنخفض للحركة والنضال النقابيين، إلى تكتيك الحزب. و عبر تشويه بائس للوقائع يقومان بالافتراء على نشاط الآلاف من الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي اليوناني و الشبيبة الشيوعية، اليومي الذي لا يعرف الكلال و المصلحة الذاتية و المتسم بنكران الذات، خلال النضال لومواجهة المشاكل اليومية الشعبية، و هم الذين يكافحون من أجل الوحدة الجوهرية داخل النقابات كما و من أجل إكسابها سمة جماهيرية. إن انتقاداتهم لا تمت بصلة إلى الفلق الإبداعي اليومي و رعاية الشيوعيين للعلاقة الصحيحة بين الحزب - النقابات، و مع قلقهم لعدم إعطاء الانطباع عن غير قصد أحيانا لتحويل النقابات إلى "تنظيم حزبي"، مع نسخ حرفي لبيانات الحزب و شعاراته تقريبا. حيث تقوم القوى السياسية البرجوازية بمدخلتها ضمن النقابات بنحو منظم، كذا و أرباب العمل، ومختلف آليات الدولة. و بالتالي، قائم هو الصراع الأيديولوجي السياسي ضمن الحركة النقابية، حيث كان تخلي الشيوعيين عن هذا الصراع عبارة عن خروج من الخدمة في حال قيامه.

و يتعلق تسييس العمل النقابي في المقام الأول، بتوجه النشاط بمعنى عدم اقتصره فقط على إطار النضال الجانبي. حيث ينبغي أن تتموضع النقابات في صالح الصراع الطبقي و إلغاء الاستغلال و ضد الإجماع الطبقي و "المصلحة الوطنية المشتركة" و ضد الخضوع في نهاية المطاف للرأسماليين. و بالتأكيد، تجري عملية التسييس وفق شروط الحركة، و مشاركة العمال مع الأخذ في الحسبان عدم امتلاك جميع أعضاء النقابة لوعي طبقي سياسي. و بالتأكيد لا تشكل هذه صيغة الحركة النقابية التنظيمية، هذه أم سواها صنماً أو مسألة مبدأ أبدي. لكنها تتحدد من تطور الصراع الطبقي وتخضع له. إن قبول سياسة "الذيل" الكارثية بالنسبة للطبقة العاملة باسم وحدة الحركة النقابية يقود- كما و رفض أي تكيف و كل مناورة في التكتيك- في نهاية المطاف، إلى إلغاء الدور الثوري للحزب الشيوعي.

إن "بامه"- التي هي تجمع الطبقة العاملة في الحركة النقابية، الذي يضم عشرات الإتحادات و المراكز العمالية و مئات النقابات و اللجان الكفاحية و النقابيين- تمتلك خط التقاف و صراع في اتجاه مناهض للرأسمالية و الاحتكارات. لقد دفعت الحركة العمالية ثمنا باهظاً للأوهام القائلة بأن تبني خط "أوسع" مزعوم سيركز فقط أو في المقام الأول على المشكلة المحددة في موقع العمل المعين، هو قادر على توسيع نطاق الالتفاف و على تيسير تحقيق الهدف العام. حيث سرعان ما تحولت أي نتائج محققة على المدى القصير لهذا الخط "ريشة في مهب الريح"، وأدت إلى نشوء الإحباط وحتى إلى انصراف قوى متسقة عن النضال.

و بالطبع، لا يشكل خط استسلامي كالمذكور تطبيقاً للموقف الصحيح القائل بوجود أن يحاول الشيوعيون كسب العمال، حتى لو كانوا متذبذبين في بعض القضايا السياسية. إن رؤية الشيوعيين تستند إلى مقدمات أساسية معينة. حيث نواجه التحالفات من زاوية استراتيجية، لا كتكتيكات جانبية. و نعمل عبر أي تحالف على الترويج لهدف مقاربة و تنظيم الجماهير الغير منظمة في كثير من الأحيان، مع جذبها خارج نفوذ الإصلاحية والانتهازية التي هي العوامل الرئيسية في عطالتها.

و في بعض الأحيان يُفهم الصراع الأيديولوجي السياسي ضمن الحركة على أنه الدعاية المستقلة لمبادرات الحزب المركزية و تجري مطابقتها مع الحملات الحزبية اللازمة في مواقع العمل، على سبيل المثال، في إطار نشاط سابق للانتخابات. إن مقاربة

كهدزة تنفي جوهرياً عنصر الصراع الأيديولوجي - السياسي داخل الحركة. وهي نتيجة عدم القدرة على تفصيل سياسة الحزب في كل قطاع و مجال. هذا و لا يجري تطعيم النشاط المتعلق بالمطالب الاقتصادية و بمطالب جانبية (مع مراعاة مستوى الوعي و ميزان القوى) حتى و بنحو بكوري، بالاستراتيجية الثورية. وهو ما ينتج كون الصراع عرضة للانزلاق نحو الإصلاحية و التوافقية، و ألا يكون قادراً في نهاية المطاف على تلبية حتى أضييق التطلعات لتحسين وضع العمال. وهنا بالضبط، هو الدور الرئيسي للهيئات التوجيهية، و بنحو رئيسي القطاعية، في مساعدة كل شيوعي لتفصيل استراتيجية الحزب في مجاله، مع جعلها سلاحاً يومياً، لكي يقود و عي العمال- عبر النضال من أجل المطالب الاقتصادية - نحو التجذير في اتجاه مناهض للرأسمالية.

و حتى في مجال إدارة الدولة - على الرغم من كون الصعوبات الموضوعية أكبر للموظف بسبب وضعه كموظف دولة، هناك ضرورات مقابلة للجمع بين المهام المختلفة للشيوعيين. فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون موقفنا الأساسي القائل أن الدولة البرجوازية تضطلع عدا مهامها القمعية، بسلسلة من المهام التنظيمية الضرورية لعموم المجتمع (الأشغال العامة و البنية التحتية و الطاقة و الاتصالات و التعليم و الصحة و الرعاية الاجتماعية، و غيرها) و أنها لا تنجزها لصالح الشرائح الشعبية، بل لصالح الطبقة الحاكمة، موضوع تفصيل، حتى في كل دائرة أو وزارة. لكي يفهم على الأقل من قبل قطاع موظفين الدولة الأكثر طليعية -على نحو أبعد و بمعزل عن الوعي الذاتي و المهني و نكران الذات- أن صياغة و ممارسة سياسة الدولة من خلال دوائر كل وزارة، و كل قطاع، تخدم اعتبارات محددة في إعادة إنتاج رأس المال إجمالاً، و أيضاً كيفية حصول ذلك في كل مجال: حيث من غير المستطاع إدارة "مقود" دائرة الدولة البرجوازية نحو اتجاه صديق للشعب عبر بعض التحسينات التكنوقراطية، حتى و إذا، ما تماشى افتراضياً، جميع الموظفين مع جبهة النضال العمالي "بامه" و حتى مع الحزب الشيوعي اليوناني.

حيث ينبغي أن يجمع النشاط اليومي للشيوعيين في مواقع كهذه بين النضال من أجل حاجات الموظفين المعاصرة و الكشف عن جميع جوانب سياسة الدولة التي تخدم مصالح الرأسماليين. فعلى سبيل المثال، ينبغي إبراز نقل مسؤولية إيراد غياب تدابير الصحة و السلامة من قبل أرباب العمل، من دوائر تفتيش العمل إلى تقنيي السلامة، كذا و النشاط التجاري في مجال الوقاية و الغياب الكامل لهياكل التفتيش في مناطق يوجد فيها عشرات الآلاف من الموظفين، و تعتمد تغييب تفتيش و فحص الأمراض المهنية، وما إلى ذلك. و من المطلوب قيام نشاط مخطط لمكافحة التطلعات لترقية الدخل المزروعة بمهارة في بعض قطاعات موظفي الدولة، مع التذرع بمهامها الخاصة و "دورها الاجتماعي"، و بغيرها ذات الصلة، التي يستغلها النظام البرجوازي في هيمنة "فرق تسد".

و بغير استطاعة صياغة المطالب النقابية التي لا تفتح جبهة ضد نواة السياسة البرجوازية، في كل مجال، ألا تقود نحو المصلحية المهنية الضيقة، و هي التي- على الرغم من أي "نجاحات" لها- تدفع الحركة الثورية نحو مستتف الانتهازية. و تشكل النقابات الموجودة في عدة مناطق سلاحاً هاماً. و لذا، ينبغي أن يكون الاهتمام و المساعدة في وظيفتها و نشاطها من قبل الجماعات الحزبية و المنظمات، بنحو جوهرى لا بشكل شعارات، ينبغي أن تساعد في حشد القوى و في تنمية الوعي الطبقي. و بالتوازي، هناك من الناحية التنظيمية لعملية إعادة البناء، إمكانات لتشكيل نقابات جديدة في عدة مناطق و قطاعات مختلفة. علينا المساعدة لكي تلعب "بامه" دورها المتكامل، و أن تتوسع بقوى جديدة.

ينبغي ربط النقابات بالأحياء السكنية و أن تكتسب فيها مداخلة تنظيمية حيث يقيم و يعمل العديد من العمال الغير منظمين نقابياً. حيث ينبغي أن يشغلنا تغلغلها في الأحياء السكنية. و بالطبع، ينبغي أن تكافح اللجان الشعبية بفعالية و على وجه محدد لتنظيم العمال في النقابات، لكي تترابط مع الانتخابات و مع التوجه الثابت نحو مواقع العمل، و ألا تبقى في مستوى الحملات الدعائية. و إذا لم تتمثل حلقة وصل للجان الشعبية بالنشاط العمالي و توثيقه مع النقابات على أساس ثابت، ستكون هناك ظواهر تخفيضات في مضمونها، و هي التي سوف تقود بها عاجلاً أم آجلاً نحو الانحطاط. هذا و لا ينبغي أن تواجه اللجان الشعبية باعتبارها منظمة جماهيرية مستقلة تتألف من المنظمة الحزبية القاعدية المحلية و من المحيط الحزبي الضيق حولها، حيث ليس بالتأكيد هو هذا ما نريد.

وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون مهمة إعادة نشر و توجيه قواتنا، مع تركيز عملنا على الطبقة العاملة، مهمة دائمة دون سكون. و هي إحدى من المسائل الرئيسية التي يجب أن نوجه أنفسنا للتحريض بها، و أن نرصدها بثبات. و خلافاً لذلك، فمهما كان قدر الاتفاق مع مواقف الحزب، و ما دامت هذه لا تخدم عبر خطة نشر قوانا التي تدعم النشاط ضمن الطبقة العاملة، سوف تنشأ مشاكل من ناحية تنفيذ قراراتنا.

في مركز الإنتباه هو الصراع لتغطية الحاجات المعاصرة و استحقاقه

إن الحاجة هي بنحو أساسي لقيام تخصيص أفضل و دراسة أفضل الطلبات لمطالب و محتوى كل نضال، و للمواقف و الشعارات في كل نقابة، و في كل قطاع و كل موقع عمل. إننا بصدد عمل هو الذي بلا شك يجب أن تتحمل مسؤوليته كل من أقسام اللجنة المركزية و جميع منظمات الحزب في المناطق و القطاعات و المجموعات الحزبية الناشطة داخل الحركة. و إلا سنلجأ أكثر و أكثر و باضطراد نحو الكلام العام باعتباره حلاً سهلاً، مع تكرار الشعارات الاستراتيجية العامة التي لا ترتبط بشكل مباشر مع الواقع المعين من كل موقع، وبالتالي فهي لا تسهل محاولة توسيع و شحذ تفكير العمال و رؤيتهم، ليصوغوا و عياً كفاحياً و ميسساً بنحو

طبقى. إن الشيوعي يعمل علنا، و لا يخفي آراءه، و لا يترجع عن مواقف الحزب و برنامجه، ولكنه في نفس الوقت يُجرب يومياً في مقدرته على صياغة إطار صراع مطلبى يسهل التقاف العمال و يعيق بالتالي التلاعب بهم و احتوائهم بسهولة. هناك بالتالي حاجة لمنتك توجهاً ثابتاً كما و قدرة أكبر على تعزيز خط الصراع- ابتداءً من موقع العمل بعينه، من النقابة- الذي يركز اهتمامه على الحاجات العمالية الشعبية المعاصرة. و لامتلاك القدرة على كشف حقيقة أن العقبة أمام تلبية الحاجات المعاصرة و المطالب المعبرة عنها، تتمثل في الملكية الرأسمالية بعينها و في الربح الرأسمالي. حيث ينبغي من خلال الصراع الذي سيتطور ضمن النضالات الصغيرة والكبيرة، أن تكشف على نحو مقنع آليات الاستغلال و بشكل أساسي شروط إغائها. حيث مطلوبة هي قدرة الحزب و كل شيوعي على العمل وفق مخطط و على نحو متواصل ضمن القوى العمالية الشعبية، و الترويج لتنظيمها و حشدتها و توويرها و تجدير و عيها مع رفع منسوب مطلبيتها و كفايتها ضمن النشاط من أجل تلبية حاجاتها المعاصرة.

حيث موضوعي هو اتجاه ازدياد الحاجات. و هو الذي يعود إلى تطور قوى الإنتاج، الذي يوفر أيضاً وسائل تغطيتها. وتشمل الحاجات المعاصرة تخفيضاً عاماً في وقت العمل، وزيادة وقت الفراغ والإجازات، والترفيه وغيرها من العوامل المتصلة بالمستوى المعيشي، كنعوية الطعام والسكن وظروف العمل، والتربية البدنية وممارسة الرياضة، والصحة مع التركيز على الوقاية، ومعالجة المشاكل البيئية والأمراض المهنية، وزيادة العمر المتوقع، والثقافة، وما إلى ذلك. إن تغطية الحاجات الشعبية المعاصرة ممكن في اليونان اليوم، من الناحية الموضوعية. حيث يمتلك بلدنا إمكانيات تنموية مصدقة (وسائل تكنولوجية، قوة عاملة مختصة، أساليب التنظيم الحديث للإنتاج، الخ) و بالطبع مزايا طبيعية، كإمكانية الاكتفاء الغذائي واستخدام جبالها و بحارها، و بنيتها التحتية لحاجات النفاة و غيرها. إن خلافاً مع الأحزاب البرجوازية لا يتواجد فقط في كمية ونوعية الخدمات الاجتماعية العامة المجانية، بل هو على نحو أعمق و يلامس منبع الموارد المطلوبة كما و منظومة و محتوى هذه الخدمات بحد ذاتها. و هكذا، على سبيل المثال، فإننا في مجال الصحة لا نطالب فحسب بخدمات مجانية أفضل، بل و أيضاً بألوية الوقاية وإعادة التأهيل الناجز. و في مجال التعليم حيث لا نطالب فقط بكتاب مجاني لجميع المستويات التعليمية، بل و في المقام الأول بحتوى مختلف جذرياً لهذه الكتب، و أساليب وأشكال للتعليم مختلفة جذرياً بهدف إنجاز التربية الشاملة للأطفال. وبالمثل، فيما يتعلق بالحقوق في العمل حيث نؤكد- على نحو أبعد من عرض مطالب حماية العاطلين عن العمل- على مقدمات العمل الثابت مع حقوق و على إمكانية الحد من وقت العمل وصولاً أيضاً للقضاء على البطالة. إننا بصدد جبهة نضال مستمر، نظراً لوجود عدد كبير من العاطلين عن العمل، و خاصة في سن الشباب و لوجود مشاكل خاصة بمشاركتهم في الحركة النقابية العمالية.

حيث يتواجد جوهر رؤيتنا للحاجات الشعبية المعاصرة في كل ما ذكر أعلاه على نحو موحد، مع علمنا بالطبع، بأنه و الرغم من حقيقة تشكيلها اليوم لموضوع مطلبى، إلا أن إطار الرأسمالية لا "يتسع" لإرضائها بالكامل، بل يشترط قيام التملك الاجتماعي لوسائل الإنتاج الممركزة و إدراجها في تخطيط مركزي علمي للإنتاج. و ينبغي الحذر حين عرض مطالب استرداد الخسائر، لكي لا تضيء سمة مثالية على فترة ما قبل الأزمة، بل لإبراز واقعة تدهور ظروف الاستغلال مقارنة مع الأجيال السابقة، في تناقض مع الحاجات و الإمكانيات الحالية الفعلية. و للإجابة على المحاجة التي "تعيد" التراجع الحالي لسبب وجود "امتيازات غير معقولة" سابقاً. حيث من المهم بمكان هو تفهم أن أية مزايا و حقوق و مكاسب محققة في فترات سابقة-على حد سواء في الماضي و حتى عقد التسعينات- كانت قد أوتيت من ظرف صعود الاقتصاد الرأسمالي في ترابط مع عوامل كسيطرة الرأسمالية في بلدان البلقان و الإستثمارات الخارجية المباشرة من اليونان تجاه بلدان أخرى، و غيرها. و من المهم فهم أنها انتزعت في ظل ظروف مختلفة للاقتصاد الرأسمالي، و ترتيب للاقتصادات الرأسمالية، في ظل ظروف اختلفت إجمالاً. إن هذا ما تعيشه بنحو حاد أجيال العمال الشباب، الذين يضطر كثير منهم للهجرة إلى بلدان أوروبية أخرى، و حتى لقارات أخرى، للعمل في مجالاتهم. إننا بصدد قوى إنتاج هامة، و خاصة إذا أخذ بالحسبان أن نسبة كبيرة من هؤلاء العمال تتألف من علماء شباب، ذوي تعليم و اختصاص عال. و على أساس كل هذا، من المطلوب ربط الصراع، حتى في سبيل تحقيق الحد الأدنى، مع النضال العام و مع المواجهة مع استراتيجيات رأس المال. إن مكاسب شعوب بلدان البناء الاشتراكي تثبت واقعية الطريق الذي يقترحه الشيوعيون. حيث ينطبق هذا بمعزل عن الأخطاء والانحرافات التي أدت إلى إعادة تنصيب الرأسمالية. إلى جانب ذلك، يؤكد الوضع السيئ الحالي لعمال هذه البلدان نفسها على ضرورة الاشتراكية، و على الحاجة لتوجيه نضال الشعب نحو الاشتراكية، و ضرورة عدم اعتبار الشعب- وخاصة قطاعه الأكثر خبرة في النضال- الرأسمالية باعتبارها نظاماً أبدياً.

عن التحالف الاجتماعي

ينطلق برنامج الحزب الذي أقر خلال مؤتمره الـ 19، بنحو تفصيلي إلى ضرورة تعزيز التحالف الاجتماعي. إن أهميته كبيرة من أجل التنفيذ الناجح لمهمة الطبقة العاملة و لدورها القيادي، من أجل الإنقلاب الثوري.

و من موقعها في الإنتاج تتبثق حقيقة أن الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية موضوعياً، و انها بانية المجتمع الاشتراكي الشيوعي، و كونها و بالتالي قوة قيادية مقارنة مع القوى الشعبية الأخرى. إن الحركة العمالية وحدها هي القادرة على اتخاذ ملامح ثورية، و التطور لتغدو حركة ثورية و فية، في حين تعجز حركات القوى الشعبية الأخرى أن تغدو حوامل و فية لرفض الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

و تتمثل مسألة صراع و محاولة مستمرتين نحو شرائح البرجوازية الصغيرة و الحلفاء المحتملين للطبقة العاملة "و سحبها بنحو أكثر أو أقل نشاطا نحو الصراع الثوري كما و نحو تحييدها أيضاً"، كما ينوه عليها في برنامج الحزب الشيوعي اليوناني. إن إسقاط الرأسمالية الذي تقوده الطبقة العاملة، يفيد الشرائح الشعبية موضوعياً، مقدماً لها منفذاً نحو حق العمل و كافة الحقوق الاجتماعية للعامل لحسابه الخاص و منتج السلع الفردي، عبر منظور دمجها ضمن العمل الاجتماعي المباشر. و يُحقق التحالف الاجتماعي في الممارسة بمسؤولية الحزب الشيوعي اليوناني أي الطليعة الأيديولوجية السياسية المنظمة للطبقة العاملة في اليونان.

و يحقق عبر استشعار و نشاط الحزب الشيوعي اليوناني السياسي من أجل مشاكل الشرائح الشعبية، و نشاط أعضاء الحزب و الشبيبة وأصدقاء الحزب كما و ضمن الحركة العمالية النقابية، المقابل.

سوف تمر عملية تحشيد و التقاف أغلبية الطبقة العاملة و جذب القطاعات الطليعية من الشرائح الشعبية حول الحزب الشيوعي اليوناني، بمرحل مختلفة.

و في برنامجنا، يتعلق التحالف الاجتماعي ذي الاتجاه المناهض للرأسمالية و الاحتكارات بالقوى الاجتماعية، التي تتحدد وفقاً لموقعها تجاه أسلوب الإنتاج المسيطر، دون تمييز على أساس الجنس أو السن. و بهذا المعنى، ليس التحالف الاجتماعي، تحالفاً للنساء مع الرجال أو تحالفاً للشباب مع الأعمار الأكبر. حيث ينتمي كل من النساء والشباب إلى قوى اجتماعية محددة، وحتى في حالة الطلاب أو النساء اللواتي يصرحن بأنهن ربات بيوت، فإن وضعهن الاجتماعي يحددهن وضع أسرهن. و بالتأكيد، داخل الحركة، و خلال النضالات يجب حشد الأشكال الجماهيرية التي نشارك فيها كشبيوعيين و أن تتسق مع المنظمات النسائية، ومع الطليعية، و منظمات التلاميذ و تجمعاتها الجذرية.

و بناء على خبرة العمل حتى الآن، يستخلص استنتاج مفاده، وجوب الانتباه إلى مواجهة التحالف الاجتماعي على نحو شكلي و أن يُطابق فقط مع النشاط المشترك للتجمعات القائمة الكبيرة و الصغيرة، المناهضة للاحتكارات كما هي "بامه" و "باسيفي" و "باسي" و "أوغ" و "ماس". و علينا أيضاً أن نتجنب مساواة و تصنيف الحلفاء الاجتماعيين: كعمال و صغار كسبة و نساء و شباب. لأن هذا الأسلوب في تقديم التحالف الاجتماعي يعتبر النساء (أي الجنس المعين مع مشاكل عدم الإنصاف و مع حاجاته الخاصة) أو الشباب (أي الفئة العمرية المحددة ذات الخصائص المعينة، و حاجات التعليم و الدراسة، الخ) باعتبارها قوى اجتماعية في التحالف، و هو أمر لا يتفق مع الواقع.

إن "برعم التحالف الشعبي"، هذا الذي التي تحدث عنه المؤتمر الـ 19، سيتطور تبعاً لمرحلة الحركة و ميزان القوى، و سيتمظهر في أشكال أخرى، و سيعزز و يعيد نشر قواه وفق ظرف حركية و تحرك فعلي جماهيري مع تعزيز و تعميق أهدافه المناهضة للرأسمالية و الاحتكارات و مع توسيع نطاقه باستمرار.

تشكل "بامه" مكسباً كبيراً للحركة العمالية. و قد أسهم مؤتمرها المنعقد مؤخراً على الصعيد الوطني، عبر إعداده و مقرراته في توسيع نطاقها و في التقاف قوى حولها.

و في الفترة القادمة، تتمثل مسائل حاسمة في: الصراع المستمر والدؤب لتنظيم الآلاف من العمال الشباب في النقابات، و تغطية جميع مواقع العمل التي يغيب فيها التنظيم النقابي، و في التحسين الحاسم في ميزان القوى في الحركة النقابية، و تطوير النضال العمالي حول المطالب التي تتعلق بالحاجات الشعبية الفعلية.

و هناك وجه آخر متعلق بالفهم الأعمق لرؤيتنا للتحالف، و هو مسألة عملنا في حركة المزارعين، و في "باسي" و هيئة تنسيق الحواجز على الصعيد الوطني، التي تطورت في جوهر الأمر لتغدو هيئة تنسيق على المستوى الوطني لاتحادات المزارعين و جمعياتهم و لجانهم. إننا بصدد صيغة للتنسيق تشكلت عام 2014 و تمركزت في نيكيا في ثساليا عبر تحركات المزارعين و جرى توسيعها عبر تحركات العام الماضي. إن المسألة الرئيسية في هذه المرحلة هي تنظيم المزارعين في جمعيات واتحادات و ما إلى ذلك.

إن هذه المحاولة جارية في العديد من مناطق البلاد، وحققت سلفاً نتائج لها. إننا بصدد محاولة بالطبع ذات قاعدة مناهضة للاحتكارات، ولكنها لا تزال ذات سمات غير عميقة. إن المزارعين المشاركين فيها لهم رؤية محافظة في الدفاع عن الملكية الفردية للأرض، حين معارضتهم للاحتكارات.

وبالمثل، يجب النظر إلى الوضع في جمعيات صغار الكسبة، مع تجمع باسيفي المناهض للاحتكارات. حيث نحن بصدد شرائح إجتماعية متذبذبة باستمرار، لديها صعوبات في التنظيم و التعبير الجماعي، وبالتالي فهي تتطلب الصبر والمتابعة المستمرة من قبل الطليعية، و عملاً محدداً و أكثر فعالية من قبل الحركة العمالية ذات التوجه الطبقي، للعمل معا وتطوير أطر و أهداف مشتركة للصراع.

إن مسألة اللجان الشعبية هي هامة و مميزة. حيث جمعت تجربة حول هذه المسألة خلال إجراءات ما قبل المؤتمر. و ينبغي بالتأكيد أن توضع على أساس جديد. كما و التغلب على بعض الظواهر التي تجعلها مشابهة لـ "حركات مدنية" تنضوي على بعض أعضاء المنظمات والمؤسسات و بشكل رئيسي من النواة الحزبية الضيقة، دون قوى أوسع تعبر عن نقابات موجودة و لجان نضالية و حوامل الحركة الشعبية على مستوى المدينة و الحي السكني. العمالية الشعبية. أي أنها في الممارسة لا تشكل تجمعات

لنقابات عمالية أو لأقسامها مع أشكال لتنظيم وحشد صغار الكسبة و المزارعين و مشاركة جمعيات "أوغ" النسائية و "ماس" الطلابية و لجان الطلاب و التلاميذ على الحي السكني و مكان الإقامة.

ضرورية هي التجمعات الجذرية المتجهة ضد الرأسمالية و الاحتكارات. ومع ذلك، فإننا لا نتعامل معها بنحو سكوني، بل عبر إدماجها في زخم الصراع الطبقي الذي ليس ذي معنى واحد و ذي مسار مستقيم. و لذلك، فهو واجب معقد و متطلب - من أجل عمل الحزب الإرشادي و نشاط الشيوعيين - لتطوير التحالف الاجتماعي في الظروف المتغيرة. حيث ليس عمق محتوى الصراع ضد الرأسمالية و الاحتكارات هو ذاته في جميع المراحل، و هو ما سينعكس في الصيغ التي سوف يتخذها التحالف و التي سوف تتطور. وهي تحتاج إلى مزيد من الدراسة الجيدة و المستمرة و الرصد. و بشكل رئيسي هناك حاجة لتلقي الرد من تطور و زخم النضالات، و من المحاولة الكبيرة التي بدأت مع تدخل الحزب و منظمات الحزب لتنظيم شبكة جمعيات و اتحادات على الصعيد الوطني في جميع المحافظات في جميع أنحاء البلاد. لذا، تقترح اللجنة المركزية نحو المؤتمر الـ 20 إجراء نقاش شامل عبر جسم على المستوى الوطني، بالتفصيل لمسائل التحالف الاجتماعي، و لتحديث إطار النضال و المطالب في قضايا معينة تتعلق بحركة المزارعين (أشكال التنظيم، التحالف، التجمع المناهض للرأسمالية و الاحتكارات).

ومرة أخرى، نعتقد بضرورة توضيح أن التحالف الاجتماعي من ذات طابعه كتحالف حركات اجتماعية - ليس عبارة عن تعاون لأحزاب، و لا تعاون للحزب الشيوعي اليوناني مع منظمات جماهيرية. و بقدر نشاط قوى سياسية أخرى ذات طابع برجوازي صغير، عبر أعضائها ضمن تجمعات التحالف الاجتماعي، حيث سيلتقون في نضال مشترك مع الشيوعيين ضمن ظروف الحركة، سيخاض صراع أيديولوجي سياسي ذي صلة.

إن النشاط المشترك للحزب الشيوعي اليوناني مع قوى كهذه سيتمظهر في صفوف و هيئات التحالف الاجتماعي، المؤسسة في موقع العمل، و في اجتماعات الجمعية العامة للنقابات و الجمعيات و لجان النضال في الحي السكني، و ما إلى ذلك. إن أساس التحالف هو الحاجات المعاصرة التي تعيق الاحتكارات تليبتها، و الملكية الرأسمالية و التنظيم الاجتماعي.

و يعي الحزب الشيوعي اليوناني - عبر نشاطه القائم على حد سواء بشكل مستقل كحزب، كما و من خلال نشاط أعضائه في صفوف حوامل التحالف الاجتماعي و التجمعات المقامة من أجل الترويج الأكثر نجاعة للتحالف - مسؤوليته على العمل بكفاءة أكبر من أجل مُقاربة الجماهير العمالية الشعبية و حشدها. و هو خلال هذه المحاولة، يطرح السؤال التالي: ما هو الخط السياسي المحدد الذي يقدم إجابات حقيقية على مشاكل الشعب، أهو الخط المتماشي مع سيطرة الاحتكارات أم ضدها؟ أمع سلطة الاحتكارات و رأس المال، أم مع سلطة الشعب العامل، خالق كل ثروة المجتمع؟

و بالطبع، إن هذه عملية شاقة، وليست بالضرورة تصاعدية بنحو مستقيم. و كما يؤكد برنامج الحزب: "حيث تقتنع الجماهير العمالية و الشعبية من خلال خبرة مشاركتها في تنظيم النضال ضمن توجه صدام مع استراتيجية رأس المال، بضرورة اكتساب تنظيمها سمة شاملةً و عبر كافة أشكال صدامه مع سيطرة رأس المال الاقتصادية و السياسية".

ونحن متيقنون و متفائلون أن على الرغم من الصعوبات، سيقود تقاوم التناقضات الاجتماعية الكبير نحو ظروف تصحبة شعبية عمالية جماهيرية و حالة ثورية، و احتدام كبير للصراع الطبقي، في حين ستكون قد نضجت بالتوازي - من خلال النضالات اليومية - حركة عمالية قوية متحالفة مع الشرائح الشعبية التي تعاني. و ضمن ظروف كهذه سيكون من الممكن التعبير عن إرادة الشعب، و عن قراره إلغاء أصفاد الاستغلال و الاضطهاد و المشاركة في التدخلات الامبريالية و الحروب. و ضمن هذا المسار الموحد ستمر الحركة بمواجهات أكثر حسمًا، في حين ستنبثق من التحالف الاجتماعي و عمله في ظروف الحالة الثورية، جبهة عمالية شعبية ثورية.

خلاصات حول خط الصراع في الحركة

إن علاقات الحزب بالحركة هي إحدى المسائل الأكثر جدية. ففي حين يبدو عموماً في كثير من الأحيان، بأننا على الصعيد الكلامي متفقون جميعاً، تتمظهر مشاكل أثناء الممارسة. يضطلع الحزب الشيوعي باعتباره طليعة عمالية، بمسؤولية إرشاد الحركة، ليس فقط بوصفه توجهها برنامجياً عاماً أو عبر محتوى بياناته - و هو أمر طبيعي و مسلمٌ به - بل أيضاً من خلال السبيل "التنظيمي"، أي عن طريق الهيئات القيادية، و المنظمات الحزبية القاعدية و المجموعات الحزبية العاملة مباشرة ضمن الحركة، كما و الرفاق المنتخبين في الهيئات النقابية. حيث لا تستطيع لعب دور الإرشاد الطليعي هذا، لا الفصائل و لا القوائم أو الحركات الموجودة أو تلك التي تم إنشاؤها، و لا التشكيلات الجبهوية ضمن الحركة، و حتى مع تحركها على خط واضح مناهض للرأسمالية و الاحتكارات.

إن الدور الرئيسي لوسائل العمل هذه و مهمتها هو حشد قوى جبهوية نقابية و اتحادات و لجان نضالية و مجموعات من العمل و الموظفين، في اتجاه مناهض للرأسمالية و الاحتكارات، لتنسيق عملها المشترك من أجل توسيع الالتفاف المناهض للرأسمالية و الاحتكارات داخل الجماهير العمالية الشعبية و للترويج للتحالف الاجتماعي بين العمال و صغار الكسبة من مزارعين و تجار و مهنيين و أسرهم.

و من المؤكد أن مسألة الشيوعيين العاملين في صفوف هذه النقابات، و التجمعات الجذرية و غيرها من الحوامل الجماهيرية المناهضة للرأسمالية و الاحتكارات، أن يُسهّموا (كرؤساء و أعضاء مجلس إدارة و رؤساء لجان و أعضاء، الخ) لكي يلعب

الحزب دوره الإرشادي أيضاً، من خلال هذه التجمعات نفسها ومن خلال منظماتها. ولذلك، يجب تعزيز مسؤوليتهم ورصد عملهم بصورة أكثر انتظاماً على أساس يومي.

يعمل الحزب الشيوعي بشكل مستقل وداخل الحركة. و يضمن ربط النضال اليومي مع الإنقلاب الثوري، و مع اقتراح الحزب الاستراتيجي للسلطة والبناء الاشتراكيين. حيث ينبغي أن يطرح التخميم والصراع ضمن الحركة، كما والمحتوى الفعلي للنضال، هذه المسألة و هدف السلطة دون الانفصال عن المسائل الجانبية و المؤقتة الفورية.

واحدٌ هو الخطر الرئيسي، بطبيعة الحال: و هو نزوع عمل الحزب نحو "النقابية" وعدم تسييس الصراع. حيث ترتبط اليوم محاولة التصدي لهذا الخطر بشكل متزايد بالنضال المتزامن ضد التسييس الإصلاحي. ولكي نعمل بفعالية في هذا الاتجاه، فنحن بحاجة ليس فقط لاستيعاب برنامج الحزب، بل لتفصيله و لمحاولة التصعيد و مواصلة جهد إعتاق وصعود الوعي الطبقي السياسي، حتى في ظروف انحسار الحركة. ومن الضروري أن يأخذ التدخل القائم على أساس أهداف مناهضة الرأسمالية و الاحتكارات، في اعتباره الحاجات الشعبية المعاصرة. وبالإضافة لذلك، فإن شروط تغطية هذه الحاجات تشكل منطلقاً لفتح مسألة: ما هي السلطة والملكية القادرة على تأمين تلبية الحاجات العمالية المتزايدة على أساس ثابت دائم؟

إننا ننشط بنحو محدد، مع الأخذ في الإعتبار بأننا نتوجه العمال الذين ليسوا مقتنعين أو خائفين أو حتى معارضين نتيجة امتلاكهم لانطباعات مسبقة أو التباسات. و في بعض الأحيان نفهم الحاجة الأساسية لتجذير و تسييس نضال الحركة بنحو مبسط و بشكل شعارات. و نعتقد أننا إذا ما حشرنا السلطة العمالية في كل حالة شعار أو تطرقنا لها، فإنه الحركة سوف تتجذر و تتسييس، و لربما على نحو أسرع مقارنة مع حالة قوله أو توصيفه ببساطة.

و مما لا شك فيه هو وجوب أن تشكل مسألة السلطة العمالية و إعتاق العمال والمجتمع برمته من استغلال الإنسان للإنسان موضوع نقاش و صراع داخل النقابات والحركة. و مما لا شك فيه أن ذلك، واجب أساسي للشبوعيين. ولكن في الوقت نفسه، من واجب الشبوعيين أن يفهموا ضرورة الإقناع وتصعيد الجدل. من واجبنا أن نستحوذ على لفن طرح هذه المسألة بشكل مقنع، وحتى في الظروف السلبية، في ظروف انحسار الحركة، في ظروف غياب حركة جماهيرية كبيرة، وضع ثوري، و إمكانية انتفاضة ثورية. هذا و بالتأكيد ستوضع السلطة العمالية باعتبارها شعاراً للنشاط المباشر و الصراع في ظروف الانتفاضة والثورة، في ظروف حيث مستعدة هي الجماهير لمتابعته و تبنيه. هناك سيتمظهر الإعتاق الجماعي، والتجذير الحاسم للوعي.

و لا يلغي هذا بالطبع ضرورة امتلاك الصراع الذي نخوضه حالياً توجهاً من هذا القبيل، أي أن يمتلك خصائص مناهضة للرأسمالية و الاحتكارات، و أن يكون نضالاً من أجل السلطة العمالية. حيث ينبغي أن يتخلل هذا الحركة كموضوع تخمير و صراع. لقد راكمنا تجربة غنية. وعلينا أيضاً ألا نقلل من واقعة إمكانية استيعاب و سلب الشعارات الجذرية والمتقدمة والمسيبة من قبل الخصم، و الانتهازية، و الاشتراكية الديمقراطية. إن عرض مثل هذه الشعارات لا يؤدي بشكل حتمي إلى النضال من أجل السلطة العمالية. لقد شهدنا هذا مع حزب الباسوك سابقاً و مع سيريزا بقوة أكبر في السنوات الأخيرة.

عن البناء الحزبي و التجديد المستمر لصفوف الحزب

إن بناء الحزب في الصناعة، في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية و القطاعات الصاعدة في الاقتصاد، كما وزيادة قوة ونفوذ الحزب في السواد الأعظم من الطبقة العاملة، وخاصة في قطاعاتها الأكثر فتوة، هو عبارة عن عامل رئيسي يحدد دور الحزب و نجاعته في الحركة العمالية والصراع الطبقي.

إن التوجه نحو العمل في صفوف الطبقة العاملة هو مهمة طويلة الأمد. حيث من الممكن في كثير من الأحيان أن يشكل الروتين اليومي، والقلق لتحقيق نتيجة مباشرة، وغيرها من التطورات الطارئة كالمعارك الانتخابية المستمرة، عوامل يمكن أن تحرفنا دون وعي منا و أن تعيدنا إلى منحى أكثر دراية وحميمية للعمل على محور الحي السكني و المقهى و المبنى السكني. في بعض الأحيان تغيب عنا واقعة أن مكان الإقامة مليء بعمال صناعيين - ليس فقط كمكان إقامة بل أيضاً كموقع عمل - ولكنه أيضاً ممثلٌ بالشركات والخدمات والمحلات التجارية والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية مع الآلاف من العمال. ينبغي حماية الخطوات التي حققت حسب القطاعات ومواقع العمل ومكان السكن مع إبداء الأولوية للعمل في صفوف العمال والعاملات وترسيخها و توسيعها و تعزيزها.

وفي التوازي، علينا أن نتغلب على الصعوبات والتأخيرات المعرب عنها في عدة مؤشرات لعلنا. إن نشر القوى و الكوادر بالتركيز على مواقع العمل، هو ما يدفع بالعمل الحزبي نحو الأمام. لا ينبغي أن يكون هناك تراجع في ذلك. إن التكيف يستغرق وقتاً، و ثباتاً في الإتجاه لكي لا نجرنا التطورات. حيث ينبغي و بشكل منهجي رصد الحراك الجاري في هيكله القطاعات نتيجة عملية التمركز و المزاحمات الاقتصادية و معطيات التقنيات الجديدة في الإنتاج، لكي نقوم بتكييف فوري للتخطيط و نشر القوى عملية البناء الحزبي وفق شروط أفضل.

هناك أمثلة من المجموعات والشركات و الفروع التي تنمو بسرعة دون أن يكون هناك تكييف للتخطيط التنظيمي بنحو مباشر و عقلاني أيضاً. و فيما يتعلق بأسلوب الإرشاد، ينبغي تحسينه بنحو متواصل، ليساعد في مراكمة الخبرة وتعميمها، و لتطوير قدرة أعضاء الحزب وخلق كوادر عمالية جديدة.

إن "صيانة" وتأمين وتعزيز المداخلة الحزبية في القطاعات هي عبارة عن مقدمة أساسية لتعزيز المؤشرات الحيوية لحزبنا. و بالتوازي من المطلوب ربطها الصحيح مع النشاط في مكان السكن، حيث لا ينفصل النشاط الحزبي في القطاعات الانتاجية و لا يستعيز عن المداخلة الحزبية في مواقع السكن، و بالطبع ليس كلاهما نقيض الآخر.

و في أي حال، ينبغي في جميع المنظمات أن "ترجّح كفة" التوجه نحو قطاعات الإنتاج. فعلى سبيل المثال، إن العمل المشترك لخلق منظمة حزبية قاعدية أو نواة حزبية في مصنع -حيث لا تصل "أقدام" المنظمة الحزبية القطاعية- يشكّل عنصر نشاط مرتفع المستوى و موحد بين منظمة الحي والمنظمة القطاعية. ولا تزال هناك نقاط ضعف تحتاج إلى معالجة مباشرة، على سبيل المثال، هناك رفاق عمال لا يزالون ولأسباب مختلفة متواجدين من الناحية التنظيمية في منظمات الحي السكني، و لم ينتقلوا نحو المنظمات القطاعية. لا يمكن لهؤلاء الرفاق بشكل موضوعي الحصول على التوجيه المتخصص المطلوب، على أساس التوجهات في قطاعهم كمقدمة ضرورية لرفع مستوى نشاطهم و رصده في موقع العمل، و مساهمتهم في حياة النقابة. يجب أن يكون من الواضح أن التوجيه الحزبي العام ليس بكاف بأي حال من الأحوال، على أساس التطورات المركزية، و من جهة أخرى، أن تعزيز النشاط في صفوف العمال سيكون له انعكاس مباشر على مداخلتنا الإجمالية في الحركة.

هذا و جلبت المحاولة المضنية للتواصل مع مواقع العمل و للدخول لمواقع جديدة و لتعويض جزء من الخسائر، و لتشكيل محيط حزبي جديد حول المنظمات و بجانبها- كخميرة ضرورية لتطوير الحزب و تشكيل منظمات حزبية و شبيبية جديدة، نتائج معينة.

حيث تنطبع هذه في تحسّن التركيبة الاجتماعية للحزب بنسبة 3,6% في ضمن العاملين بأجر في القطاع الخاص و قطاع الدولة، منذ المؤتمر السابق. نتيجة قيام معالجة أفضل قامت بها المنظمات الحزبية، لمخطط التجنيد والبناء في مواقع العمل. وعلى وجه التحديد، حدث تحسن في التركيبة الاجتماعية بنسبة 3.61% لموظفي القطاع الخاص (1.93% في القطاعات الصناعية و 1.53% في قطاعات التجارة والخدمات و 0.15 في المائة من المجالات الأخرى للقطاع الخاص)؛ و بنسبة 0.10% للعاملين في قطاع الدولة. و تعزى هذه النتائج إلى مخططات التجنيد والبناء في مواقع العمل من جانب المنظمات الحزبية.

هذا و تحققت خطى إيجابية في التنسيق و التوجه الموحد للعمل بين المنظمات الحزبية القطاعية والإقليمية. و على الرغم من ذلك، لم تجري مواجهة المشكلة المركزية للبناء الحزبي و هي الكامنة في تأخر تطور الحزب في الصناعات الكبيرة و القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية. إننا إزاء مسألة تُصعب تطوير العمل الإجمالي للحزب ضمن الطبقة العاملة. حيث لا يعود التأخير فقط لصعوبات موضوعية. إن هذه موجودة لكنها لا تستطیع إخفاء المشكلة الإرشادية: و هي عدم تمكننا دائما من الجمع بين مهام تنظيم الصراع مع أهداف البناء، في حين أننا لم نتخلص بعد و إلى حد كبير- من رؤية نقابية تتخلل عملنا في الطبقة العاملة. إن انضمام أعضاء جدد للحزب في ظروف الأزمة هو قضية أكثر تعقيدا مقارنة بالماضي. و يتطلب تواصل مخططاً و استخداماً منهجياً للمناضلين و المناضلات المتميزين في مواقع العمل و يخوضون المعركة ضمن الحركة العمالية الشعبية، متماشين مع الشيوعيين خلال النضالات اليومية. و يتطلب إعداد المرشحين للتجنيد، قيام المزيد من العمل المنهجي السياسي و الأيديولوجي المتنوع الأشكال على قاعدة برنامج الحزب و قراراته السياسية و أيديولوجيته و مع القيم الشيوعية و تجربته التاريخية. و حصراً فوق أرضية عمل مماثل، سيطور المرشح لعضوية الحزب القدرة على شرح أسباب المشاكل و الصعوبات الإضافية التي تلدها الأزمة عبر البطالة الجماعية و إغلاق الشركات و الإفقار الجماعي، و الالتباسات التي تسببها مختلف القوى الإصلاحية و الانتهازية بشأن المنفذ من الوضع الحالي.

إن الخطوات المحققة لا تتناسب مع ثقل التطوير التنظيمي للحزب و تحسین تركيبته العمالية، بالنسبة لإعادة تشكيل الحركة العمالية و لا سيما في الظروف الراهنة مع انحسار الحركة و الضغط من أجل احتواء قطاعات كبيرة من الطبقة العاملة. و بالتالي، إن المهمة الأساسية هي " تحقيق قفزة في بناء الحزب و تعزيزه أيديولوجياً و سياسياً ضمن الطبقة العاملة" و هي التي اشتملها البلاغ الصادر إبان الاحتفال بذكرى الـ 100 عام للحزب، إن هذه المهمة قائمة برمتها. هي التي يمكن تلخيصها في الأهداف التالية و التي ينبغي أن تكون موضوع تنافس بين المنظمات الحزبية:

- تحسين نسبة العمال و العاملات، الصناعيين و عدد المنظمات القاعدية في الشركات الكبيرة ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تحسين التركيبة الاجتماعية للحزب عبر زيادة نسبة العمال و العاملات.
- تحسين التركيبة العمرية من خلال زيادة التجنيد من الشبيبية الشيوعية و أعمار 18-40 عاما.
- زيادة تجنيد النساء و تعزيز نسبتهم الإجمالية في الحزب بأكمله و في هيئاته القيادية.

حزب مبني في الأعمار المنتجة و في الصناعة و مواقع تجمع العاملين بأجر

من دون وجود حزب قوي ضمن الطبقة العاملة، مع منظمات قاعدية متينة و ذات توجه جماهيري تؤمن الترويج الثابت و الممنهج لسياسته، لن تقوم أية خطوة ضمن مهمة إعادة تشكيل الحركة العمالية النقابية. و بالتالي، يتميز و باعتباره مهمة أساسية بناء منظمات حزبية جماهيرية و متينة ضمن المجموعات الاحتكارية، و في المصانع، في المراكز الرئيسية الاقتصادية و الصناعية، و التجارية، ينبغي أن يتركز عليها انتباه الهيئات القيادية و المنظمات الحزبية. حيث طرح الحزب على حد سواء في المستوى المركزي كما و عبر خطط محددة للمنظمات الحزبية، أهدافاً للبناء، مع التركيز على الأعمار الإنتاجية و القوى الشبيبية النشطة. حيث تعطى الأولوية على وجه الخصوص للمواقع التالية: الموانئ و المطارات (النقل إجمالاً). الطاقة و الاتصالات و المعادن. الصناعات الكيماوية و الدوائية و الغذائية. المشروعات الكبرى و الإنشاءات. المراكز التجارية الكبرى و ما إلى ذلك. و تتبدى خلال الممارسة أننا لا نزال نلقى صعوبات- ينبغي مواجهتها بسرعة- في تفهم رصد البناء الحزبي باعتباره معياراً أساسياً لنجاح كل فعل و تحرك و فعالية. و هو الذي يُفقد تحت ثقل المهام و متطلبات الصراع الجاري، يُفقد هذا العمل و يُنقل نحو خطة ثانية، في حين، متواجدة حولنا هي قوى قريبة من الحزب و تتسم بدرجة عالية من الاتفاق مع مواقفه و تمتلك خبرة من مشاركتها في الحركة. و مع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز رصد مسار البناء في جميع الهيئات القيادية و المنظمات الحزبية القاعدية.

و تتمثل المقدمة من أجل حصول خطى في نفوذ الحزب وقوته التنظيمية، في إنشاء محيط حزبي بواسطة قيام عمل أيديولوجي و سياسي جماهيري للحزب في المصانع و مواقع العمل، و عبر النشر المنهجي لمواقف الحزب و سياسته. حيث ينبغي أن تتواجد هذه المداخل- مع مجمل غناها بالصيغ الممكن تمظهرها- في صميم عمل كل منظمة قاعدية حزبية و كل شيوعي باعتبارها مقدمة أساسية للبناء الحزبي. و على هذا المحور ينبغي توسيع مناهج التنوير لكي لا تقتصر على صيغ نشاط الحملات الدعائية الكبيرة، أمام الإنتخابات و على صيغ حملات النشاطات. هناك حاجة لتعزيز دراسة و تداول صحيفة ريزوساستيس و المجلة الشيوعية و الكتاب الأيديولوجي السياسي و التاريخي كما و الأدبي من إصدارات "سينخروني إيوكي"، كما و للتخمين الواسع و مناقشة موضوعات الحزب و تقديراته على أساس الأمور الراهنية، من قبل كل منظمة حزبية قاعدية.

و من المطلوب في الوقت نفسه، قيام عمل منهجي و إعداد، نشر و تعميم سياسة الحزب -المنبثقة عن برامجه، و عن استراتيجية السلطة العمالية و الثورة الاشتراكية- لكي يتخلل و باستمرار و ثبات و على نحو مقنع، كل جوانب نشاط و دعاية و تنظيم الشيوعيين و عملهم. لكي يكون قائماً فوق أرضية خبرة موقع العمل ذاته، و التقفّر المتطور ضمن الشرائح الشعبية تجاه سياستنا، تحت تأثير سياسة و دعاية الطبقة البرجوازية و أحزابها و نقابتي الحكومة و أرباب العمل و أجهزة هؤلاء بعينها.

حيث هناك حاجة لإحصاء خطى في دراسة و تعميم هذه الخبرة، ضمن كل الهيئات القيادية اعتباراً من اللجنة المركزية و حتى المنظمات القاعدية الحزبية و الجماعات الحزبية. و هناك حاجة إلى زيادة و تحسين العمل الفردي، لا سيما في المواقع الحاسمة و الصعبة، مع دمج منهجي في هذه المهمة للمزيد من كوادر الحزب و أعضائه، بمن فيهم أعضاء الحزب المنتخبون في إدارات مختلف النقابات. و لنشر قوى مناسبة على نحو أكثر حسماً، لكي تتمكن من الإسهام في تحقيق هذه المهمة، حينما يعتبر ذلك ضرورياً.

من أجل حزب قادر على توجيه الشبيبة الشيوعية اليونانية لكي تنتقل نحو مرحلة تطوير كبير لقواها

يتطلب هدف تحقيق خرق في البناء الحزبي، قيام تجديد سريع، و زيادة القوى الحزبية بأعمار أصغر، و خاصة من صفوف الطبقة العاملة و من وريديتها الجديدة. لقد جرت خطوات معينة على مدى السنوات حيث كسب الآلاف من أعضاء الشبيبة الشيوعية لقب عضو في الحزب، و انتقل العديد من أعضاء الحزب الذين برزوا ككوادر في الشبيبة للعمل في الحزب، حيث حسنوا و جددوا التركيبة العمرية لهيئات الحزب. و مع ذلك لا تزال هناك تأخيرات جادة.

و تشكل الشبيبة الشيوعية اليونانية مانح الدم الأساسي للحزب. حيث يشكل انتقالها نحو مرحلة تطوير كبير لقواها و قدرتها على التربية الشيوعية، بلا شك عنصراً لا يتجزأ من الاستمرارية الثورية للحزب الشيوعي اليوناني و للبناء الحزبي و على هذا النحو ينبغي أن يواجه من قبل هيئات الحزب، باعتباره شرطاً لتعزيز الحزب كميًا و نوعياً.

و مصيري من أجل البناء ضمن صفوف الطبقة العاملة، هو العمل ضمن الأعمار الأصغر حتى قبل خروجها لعملية الإنتاج، أي في مجالات التعليم، و التثقيف، و أماكن التدريب المهني، و خاصة في الثانويات المهنية و المعاهد التقنية و معاهد التدريب المهني و أكاديميات الشحن البحري التجاري كما و في الكليات الجامعية و المدارس الإعدادية و الثانوية. إن الغالبية العظمى من الشباب خريجي البنى المذكورة، تتمركز أو ستتمركز في صفوف العمل المأجور. حيث ينبغي أن يكون مضمون عمل الحزب متجه بقوة في هذا المنحى، عبر خطة موحدة و برنامج عمل، اعتباراً من هيئات الحزب و الشبيبة الشيوعية حتى مستوى المنظمات القاعدية الحزبية و الشبيبية، مع تسليح أساسي متمثل بالمدد الأيديولوجي و السياسي، و التربية الشيوعية، من أجل عمل طليعي في التنوير

والنشاط. حيث ستقف هذه الخطة على نحو جيد فوق أرضية المشاكل المتفاقمة وفق تنمظهرها في الأعمار المحددة: في عدم اليقين بشأن المستقبل والبطالة، و غابة العمل و التنقل بين المهن و العقبات أمام محاولة امتلاك ثقافة عامة و اختصاص مهني. إننا بصدد فعالية ينبغي أن تكون مرسخة بثبات فوق أساس الثقافة والرياضة، مع مواجهة كفاحية لمسائل أيديولوجية و سياسية، كانتشار و تعاطي المخدرات.

و يتحمل الحزب مسؤولية فتح الطريق أمام الشبيبة الشيوعية اليونانية لتحقيق غرض وجودها و نشاطها. عبر معالجة خطة في كل حلقة و تقديم مساعدة جوهرية لها، لتسهم في حشد القوى في الصراع من أجل حاجات الشباب المعاصرة والنضال الأيديولوجي والسياسي و في بناء الشبيبة الشيوعية، و لجذبهم نحو الحركة العمالية و نحو النشاط المشترك معها. و هناك أهمية خاصة ضمن هذه المحاولة، لنقل القيم و الأغراض الثورية للحزب و الشبيبة الشيوعية نحو التلاميذ و الطلاب التربوية المهنية، المتحدرين من أسر عمالية شعبية و ذلك مع امتلاك توجه نحو التواصل و النشاط المشترك مع التلاميذ و طلاب التدريب المهني و التقني و طلاب الجامعات ذوي الأصول العمالية الشعبية. و هناك حاجة فورية على وجه الخصوص، لرفع مستوى عملنا في التدريب المهني عبر تدابير محددة في تعاون مع المجموعات الحزبية للاتحادات و النقابات القطاعية مع إسهام من قبل قوانا المتواجدة بين معلمي التدريب المهني.

و يضطلع الحزب بمسؤولية الإعداد الأيديولوجي السياسي لأعضاء الشبيبة الشيوعية اليونانية و تثقيفهم الماركسي، واستيعاب برنامج الحزب و دراساته و استنتاجاته المستخلصة من دراسة تاريخ الحركة الشيوعية و العمالية، و نقل تجربة الحزب الحية و المساعدة للمشاركة الفعالة في الحياة الداخلية للشبيبة الشيوعية، وإعداد ودعم جميع أعضائها باعتبارهم أعضاء مستقبلين في الحزب.

عن تخصيص عمل الحزب في صفوف النساء

إن جذور عدم الإنصاف والتمييز بحق المرأة في جميع المستويات (في الأسرة، و العمل، و النضال و الصراع السياسي) هي ضاربة عميقاً، و تلامس الحركة العمالية، أيضاً. و هذه الحزب الشيوعي، هو القادر على التعبير بدقة عن مطابقة الصراع من أجل التحرر و الإنصاف، مع الصراع من أجل التحرير الكامل للرجال و النساء من الاستغلال. إن ذلك يشترط قيام عمل طليعي من قبل المنظمات الحزبية و من الشبوعيات العاملات و الموظفات و المثققات، حيث بالإمكان تجذير الحركة النسائية في اتجاه مناهض للرأسمالية و الاحتكارات، بنشاطهن.

و تتعلق الالتباسات من ناحية ضرورة و مضمون عمل الحزب المخصص في صفوف النساء و نشاط الشبوعيات ضمن الحركة النسائية الجذرية، الهيئات القيادية، أيضاً. إن هذه المسألة تتعلق على وجه الخصوص، بكوادر نسائية تعمم موقفها الخاص في الحياة، دون أن تعي الصعوبات الموضوعية الإضافية التي تحد من نشاط النساء السياسي والاجتماعي، وحتى لبعض من أولئك اللواتي قمن بخطوة الانضمام إلى الحزب و الشبيبة الشيوعية. إننا بصدد صعوبات تغدو أكثر ضغطاً في فترات حيث تتقلب رأساً على عقب ظروف حياتهن (تنقل بين الأعمال، واجبات مهنية متزايدة، زواج، أمومة، عناية كبار السن في البيت و إجمالاً الواجبات المتزايدة في البيت) أي في مجالات: الصحة و الرعاية الاجتماعية و التعليم و غيرها). و في كثير من الأحيان يصعب أن تتحسس منظماتنا ككل، ولكن أيضاً الرفيقات أنفسهن، نحو تخصيص عمل التحضير لتجنيد النساء و لمواجهة العبد الأكبر من العادات المحافظة الرجعية و التردد، لا سيما بشأن القضايا المتعلقة بالحياة المنظمة و الصراع.

إن استيعاب جوهر قضية المرأة هو ضروري من أجل إدراك ضرورة تطوير الحركة من أجل إنصاف و تحرير النساء المتحدرات من أصول عمالية شعبية و المنضويات فيها. كما و من الضروري زيادة قدرة أعضاء الحزب - رجالاً و نساء- للتقرب من النساء العاملات و الموظفات و العاطلات عن العمل و العاملات لحسابهن الخاص أو المزارعات و العاملات الشابات و الأمهات، و الطالبات، و المهاجرات، و المتقاعدات عن العمل، و المستبعدات عن العمل كربات البيوت.

و يبقى الهدف متمثلاً في تحسين مشاركة المرأة في قوى الحزب، التي لا تتناسب اليوم مع نسبة النساء في عموم السكان في البلاد و في النساء الناشطات اقتصادياً. حيث ينبغي أن يشغل الهدف خاصة، المنظمات الحزبية المنطقية، و على وجه الخصوص في الريف، حيث تتواجد تركيباتها في مستوى أدنى بكثير بالنسبة للقوى الحزبية النسائية، مقارنة مع معدلها الوسطي على المستوى الوطني.

و فيما يتعلق بتشكيله الحزب حسب الجنس، و لا تكفي الخطوات الصغيرة التي اتخذت حتى الآن، والتي عبر عنها بزيادة بنسبة 2.08% في نسبة النساء في الحزب مقارنة بالمؤتمر السابق. و تشمل قوى الحزب نسبة 32.46% من النساء في حين أن نسبتهن في مجموع سكان البلد يزيد على 50% - و هو ما ينبغي أن يشغل منظمات منطقية حزبية معينة و بشكل رئيسي في الريف حيث تتواجد تشكيلتها بإمكاناتها النسائية في مستوى منخفض جداً مقارنة بالمتوسط على المتوسط الوطني.

عن نوعية العمل الإرشادي للهيئات والكوادر. و حلقة اللجان القطاعية

إن المسألة الرئيسية للمؤتمر الـ 20 هي تعزيز الحزب. إننا نريد حزباً قادر على حشد قوى عمالية شعبية في ظل جميع الظروف،

سواء على فترات انحسار الحركة و الثورة المضادة و الأزمة الاقتصادية، و الصدمات الإمبريالية المحلية و الحرب الإمبريالية، كما و في ظروف صعود الصراع الطبقي و انتفاضة الجماهير و نشوء وضع ثوري. إن بناء حزب كهذا اليوم هو مسؤولية أساسية للهيئات القيادية، بدءاً من اللجنة المركزية نفسها، و لجان المنظمات المنطقية و المجلس المركزي للشبيبة الشيوعية اليونانية.

إن الحلقة الهامة التي ينبغي تركيز اهتمامنا نحوها-و القدرة على "تحقيق الفرق" في عملنا- هي الهيئات القطاعية. حيث تتضح ضرورة و إمكانية اكتسابها سمات أركان معارك فعلية. و بالطبع، فإن ذلك يشترط قيام تحسين حاسم و تفصيل للعمل التوجيهي في الهيئات الأعلى. و عندما نحدد كحلقة الهيئات القطاعية كحلقة وصل، فهذا لا يعني أننا نقوم بتحميلها العمل و إعفاء اللجان المنطقية و اللجنة المركزية. بل على العكس من ذلك، فإن الارتقاء النوعي لعمل الأجهزة التوجيهية المذكورة أعلاه هو شرط لرفع مستوى عمل الهيئات القطاعية.

إننا لم نقف طوال فترة ما قبل المؤتمر وفي موضوعات اللجنة المركزية نفسها، بوجه الصدفة عند و بنحو تفصيلي للغاية، عند مفهوم التخصص. وكثيراً ما يفهم هذا على أنه مرجعية للحوامل الجماهيرية و نشاطها في كل مجال، في البلدية المعينة حيث تنشط الهيئة القطاعية و في بعض المصانع حولها، وما إلى ذلك. و مع ذلك، فعندما نقول تخصيص، فإننا نعني تقديم المساعدة من اللجنة المركزية و اللجان المنطقية إلى الهيئات القطاعية، من أجل:

أولاً: إكساب الهيئات القطاعية القدرة على تكييف التوجهات العامة مع معطيات موقع مسؤوليتها، مع الأخذ بعين الاعتبار لسلسلة من العوامل كالتركيبة الاجتماعية لكل موقع، و مستوى المعيشة الفعلي، و الرؤى المسيطرة و ما إلى ذلك. لا مجرد تكرار التوجهات كما يجري عادة مع الوقوع بهذا الشكل في نقاش عام و تفتيش شكلي و تعداد عقيم لبعض الواجبات التنظيمية.

ثانياً: أن تقوم بتعميم خبرتها الخاصة، مغذية بالتالي عبر مادة جديدة و تقديرات و أفكار و خلاصات عملية صياغة التوجيهات و المعالجات المركزية. و هذا ما يشترط بالطبع وجود قدرة ينبغي تنميتها لدراسة تأثير التطورات السياسية و الاقتصادية العامة في مجالها الخاص.

ثالثاً: إن عملية التفصيل تعني وضع تراتبية أهداف اللجان القطاعية على أساس الأهداف المركزية العامة. أي كيفية التعبير عن هدف إعادة تشكيل الحركة العمالية، في حيز مسؤولية كل هيئة قطاعية؟ و كيفية الترويج للحالف الاجتماعي في كل موقع؟ و كيفية بسط الصراع الأيديولوجي و السياسي، على حد سواء من قبل الحزب بنحو مستقل كما و داخل الحركة، في موقع العمل المعين؟

و إجمالاً تتمثل المسألة التي تشغلنا اليوم، ليس فقط في ما إذا كنا نعمل و بقدر العمل- و هذا أمر ضروري بالتأكيد- بل في كيفية العمل، بنحو يجعلنا نقوم بخطوات زاحمة إلى الأمام، للاستحواذ و باضطراد على سمات "حزب السراء و الضراء". إننا بصدد مهام تتبع من طابعنا كحزب من طراز جديد.

و تشكل عملية استحواذ على مستوى أيديولوجي و سياسي في الظروف الحالية، عملية متطلبة للغاية و متواصلة، والتي يجب أن يتم تطويرها بأساليب عديدة: عبر الدروس، و التعليم الذاتي، و استخدام صحيفة ريزوسياستيس و المجلة الشيوعية و الكتاب السياسي و التاريخي و الأدبي من إصدارات "سيخروني إيوخي". حيث نقود هذه العملية إلى الحيازة التدريجية للفكر المادي الجدلي، و الرؤية و موقف الحياة، الشيوعيين.

و تشكل الخلفية الأيديولوجية للهيئات مقدمة ضرورية لكي تنشط الهيئات بوظيفة أركان معركة فعلية. إننا نعلم بنحو متفاوت أن مطابقة العمل الإرشادي مع المتطلبات الحاضرة تتأثر- عدا أمور أخرى- بالإستهانة بواقعة عجز أكثر النشاط طليعية وحده داخل النضالات على الإسهام بنحو ناجح في الوعي و النضوج السياسي الطبقي. حيث بإمكان الكفاح اليومي الطليعي و امتلاك روابط وثيقة و صلبة في مواقع العمل، أن يسهم بشكل حاسم في التوعية السياسية حصراً و بمقدار ترافقها مع مداخلة الحزب الأيديولوجية و السياسية.

و من المطلوب قيام محاولة مستمرة للهيئات القطاعية و كافة الهيئات القيادية من أجل تعزيز اقتدارها في الصراع الأيديولوجي السياسي الجاري في كل موقع. إننا بصدد عنصر أساسي من عناصر تخطيط و رصد العمل و هو الذي سيساعد- بقدر حيازته- موضوعياً في الاستيعاب الأفضل للمعالجات العامة، و سيغذي ويقوي بمواد إضافية (وقائع فعلية، أمثلة، أسئلة تطراً و آراء و وجهات النظر) دراساتها المركزية.

و هناك حاجة لتشجيع المنظمات الحزبية القاعدية و سعيها نحو مناقشة مواضيع أوسع بشكل مبرمج ضمن مواقعها في ترابط مع المواضيع اليومية التي تشغل الأسرة العمالية الشعبية، لكي تستخرج الهيئات القطاعية خبرة كافية و مفيدة. و في كل الأحوال، تطور الدولة البرجوازية- عبر البلديات و المنظمات غير الحكومية، و الكنيسة، و مختلف الدوائر الحكومية- مداخلة متعددة الأشكال في مواقع العمل، و الإقامة و الدراسة مع تدخلها الفاعل، و هي التي لا ينبغي أن تكون خارج مدى أنظار اللجان القطاعية و المنظمات الحزبية القاعدية.

عن الكوادر على وجه الخصوص

إننا في مرحلة خاصة في تطور الحزب. فخلال السنوات الأخيرة رقيت المئات من الكوادر الجديدة في كل الهيئات القيادية. حيث جُند العديد من هؤلاء في الحزب ليس فقط بعد الانتكاس المتمثل بالثورة المضادة، بل خلال الـ 16 عاماً من بداية القرن الـ 21. إننا

بصدد كوادرن انتظمت و كافحت و ترقفت مع الرؤية الاستراتيجية المعاصرة للحزب، و لكنهم يتطورون ضمن فترة هي "عاقرة" حتى الآن من نهضات طبقية.

و على الرغم من أهمية واقعة تربية و تطوير جيل جديد من كوادرن الحزب و الشبيبة وفق معايير الاستراتيجية الثورية، لا النزعة البرلمانية، لا ينبغي أن نقلل من عناصر عدم الخبرة و أحادية الجانب و الفصل و الإلتباسات و الفصل بين المهام السياسية، التي تتسم بها العديد من الكوادرن الجديدة.

إن تطوير هذه الكوادرن، و تعزيز أفضل خصائصها، و تربيتها على مبادئ و وظيفة الحزب و نشاطه، مع دراسة و معرفة سنوات خبرة الحزب المديدة، يتطلب تقديم مساعدة إرشادية تدريبية هادفة مديدة الأجل. يتطلب مساعدة تشجع على المبادرة و تبني الموقف المسؤول و الصمود تجاه أي مشاكل تظهر. يتطلب تدريباً على حيازة أسلوب عمل شيوعي صلب في عملها. إننا بصدد مهمة تتعلق و بالمقام الأول بمسؤولية لجنة الحزب المركزية.

إن تجربة الحزب ضمن تاريخه المتماوج تكشف بأن الحكم على الكوادرن ينبغي أن يجري ضمن فترة زمنية أطول نوعاً ما، ما دامت عملية حيازة شخصية أكثر اكتمالاً كشيوعيين هي مديدة الأجل. و للحكم على هذه الكوادرن، ينبغي أن تكون قد "مرّت" بمواقع مسؤوليات مختلفة في الحزب و الحركة، و أن يكون قد اختبر تحملها خلال صعود الصراع الطبقي و انحداره، و أيضاً، أسلوب مواجهتها لكل مشاكل الحياة.

إن الهدف اليوم، هو إبراز الكثير من كوادرن من صفوف الطبقة العاملة و من أصول عمالية شعبية، و هي التي سنتلقى مساعدة من أجل اكتساب قدرات متعددة الجوانب، و التخصص في مجالات العمل، و مستوى أيديولوجي سياسي جيد، و قدرة على التواصل مع الجماهير و توجيهها، و قدرة على توجيه العمل نحو إعادة تشكيل الحركة، و تعزيز التحالف الاجتماعي و الالتفاف حول الحزب و تنظيم قوى جديدة ضمنه.

و من أجل إنجاز هذه المهمة الهامة، من المطلوب وضع خطة و القيام بعملية رصد و إعداد ناجز و محدد في قوى الشبيبة الشيوعية اليونانية. و بالتوازي مع ذلك، من المطلوب قيام توظيف أكثر انتظاماً للعلماء و الفنانين من أعضاء الحزب عبر وضع عملهم في خدمة الطبقة العاملة و منظور التغيير الثوري.

علينا الإصرار في تقديم المساعدة نحو الكوادرن المسؤولة عن توجيه المنظمات القاعدية الحزبية و الشبيبية. حيث ينبغي أن نكتسب جميع الكوادرن و بمعزل عن توزيعها في المجالات (التنظيمية و الجماهيرية و الأيديولوجية)، خبرة شخصية مباشرة في تنوير العمال و التواصل معهم ضمن الحركة، و النقابات، و المنظمات الجماهيرية، و النضالات، لكي تقوم على نحو محدد و حي بتحديد المهام في الحركة و "الإحتكاك" مباشرة مع متطلبات الصراع الأيديولوجي السياسي.

إن تحسين عملنا متعلق مباشرة بتحسين أداء و إسهام أقسام اللجنة المركزية و أركانها. ينبغي تحسين مسائل التنسيق الأفضل و تخصيص المواقف العامة بنحو يساعد بشكل أكثر حسماً كوادرن الحزب و منظماته كما و مجموعات الحزب ضمن الحركة. حيث تبرز الحاجة إلى مزيد من التعزيز بالكوادرن لجميع الأركان الرئيسية و أقسام اللجنة المركزية عبر رفاق و رفيقات جدد، ممن سيتم تدريبهم بجانب الكوادرن الأقدم. و سيشهد اللجنة المركزية الجديدة على نحو أكبر في دراسات أقسام اللجنة المركزية عبر نقاشات جماعية و إرشاد العمل المقابل لذلك على مستوى اللجان المنطقية و الهيئات القطاعية و على نحو مماثل في هيئات الشبيبية الشيوعية اليونانية.

و على الرغم من الخطوات الإيجابية الصغيرة، لا بد من تعزيز النقد و النقد الذاتي الشيوعي الرفاعي في إطار الإجراءات الحزبية. إننا بصدد سمات تساعد على التغلب على أوجه القصور و الضعف، و تعزز روح الجماعة و المساواة و الرقابة الفردية و الجماعية، أي بصدد كل ما يمكن أن يربي بنحو شيوعي و يصحح جوانب عملنا بوجه خلاق.

إن ظروف الصراع الطبقي ستغدو باضطراب أكثر تعقيداً و صعوبة. لذا، علينا الاستعداد. إن المعيار الأساسي - إجمالاً بالنسبة للجنة المركزية و الكوادرن و كافة الهيئات القيادية- هو مستوى الجهوزية للتجاوب الفوري مع واجبات أصعب، كما و المقدرة على التنبؤ حتى في مسائل العمل اليومي الجاري و التطورات السياسية.

و في الوقت ذاته، تطراً خلال النقاش اليومي، و العمل الجماعي للهيئات و المنظمات، و جهات نظر مختلفة و خلافات جانبية أو أكثر جدية. إن هذا أمر طبيعي في الجسم الحي الذي يناقش و يتفكر. ولكن لا ينبغي أن تقود هذه الآراء و وجهات النظر إلى غياب تماسك الهيئات القيادية، و إلى الإفراط في الشك الظالم في رفاق و رفيقات و أكثر من ذلك بكثير نحو اصطفاقات أو "تضامن" مفهوم على نحو خاطئ مع رفاق في لحظة ما أو بنحو أكثر- تتقارب آرائنا معهم أو ببساطة نعرفهم أفضل من العمل الحزبي الذي صدف أو لا يزال حيث لدينا ضمنه علاقات صداقة بشرية، أقرب مقارنة بغيرهم. و من الطبيعي، أنه و على الرغم من أن هذا السلوك غير مقبول، حتى عند وقوعها بين رفاق جدد في الحزب أو في الشبيبية اليونانية في إطار منظمة حزبية

قاعدية، فإننا نفهم بوجوب مواجهتها في الهيئات القيادية الأعلى، حيث تشارك بنحو أساسي كوادرات أكثر خبرة و تجربة. ومما لا شك فيه أن الحكم الجماعي هنا هو أكثر صرامة.

فعاليات للإجازة حتى المؤتمر المؤتمرا 21

• عقد مؤتمر على الصعيد الوطني من أجل رصد تنفيذ قرار إعادة تشكيل الحركة النقابية العمالية، وتعزيز التحالف الاجتماعي، وتحديث إطار نشاط التجمعات الذي يعمل ضمنه الحزب في التحالف الاجتماعي والحركة العمالية الشعبية، و عملية البناء إجمالاً (خاصة ضمن صفوف الطبقة العاملة وفي المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية).

• إقامة جلسة موسعة للجنة المركزية أو مؤتمر على الصعيد الوطني، لدراسة وضع العاملين لحسابهم الخاص في المدن (وخاصة في المراكز الحضرية الكبيرة) و وضع حركتهم.

• إقامة جلسة موسعة للجنة المركزية أو مؤتمر لدراسة المسألة الزراعية، و للحركة و التجمعات في مجال صغار و متوسطي المزارعين، و لعمل الحزب ضمنها.

• استكمال دراسة البنية الطبقيّة للمجتمع اليوناني.
• مواصلة العمل التثويري الواسع، حول اقتراحنا للمدرسة الموحدة ذات الـ 12 عامًا، كما و استكمال سلسلة من المعالجات المتعلقة بموقف الحزب حول التعليم ما قبل المدرسي والمهني و حول التعليم العالي الموحد.

• تحديث المواقف في مجال الصحة و الضمان الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية.

• إقامة مؤتمر على الصعيد الوطني لإقرار المجلد الأول المعدل من تاريخ الحزب، المتعلق بسنوات ما قبل تأسيسه و حتى عام 1949. متابعة إكمال دراسة فترة الديكتاتورية. وفي الوقت نفسه مواصلة الجهود للمضي في استكمال البحث التاريخي من أجل تأليف تاريخ فترة 1974-1991.

• و تضطلع اللجنة المركزية بمسؤولية الرصد المستمر والمنظم لمسار التظاهرات والإصدارات والأنشطة الثقافية والسياسية الأخرى، والخطى الأخيرة نحو الذكرى الكبرى لمرور 100 عامًا على تأسيس الحزب عام 2018، و بمهمة أساسية هي إقرار البلاغ المتعلق بهذه الذكرى. و لكي يُناقش هذا الموضوع في اجتماع موسع للجنة المركزية.

• توظيف كوادرات مناسبة في أقسام اللجنة المركزية من أجل مواصلة دراسة البناء الاشتراكي في القرن الـ 20، على نحو أبعد، كما و دراسة استراتيجية الحركة الشيوعية الاممية و على وجه الخصوص، استراتيجية الأممية الشيوعية.

• القيام بتعزيز حاسم لمدارس التنقيف الماركسي واستكمالها على مستوى المنظمات القطاعية، و خاصة لدورة الدروس المتعلقة ببرنامج الحزب، على مستوى المنظمات القاعدية الحزبية و الشبيبية.

• تنظيم نقاش في اللجنة المركزية حول الدعاية وأشكالها، و خصوصاً حول تطوير عمل صحيفة ريزوسباستيس و تداولها و وسائل الحزب على الانترنت، و رفع مستوى تدخلنا في وسائل التواصل الاجتماعي.

الرفيقات و الرفاق،

إننا و من منبر المؤتمر العشرين، نوجه دعوة ل أولئك الذين يرون أن الوضع لم يعد يحتمل، و لديهم استعداد للصدام مع القدرية والبؤس، وانخفاض المطالب. إن الحزب القادر عن التعبير عنكم على الرغم من تحفظاتكم الجانبية هو الحزب الشيوعي اليوناني، حصراً.

و على وجه الخصوص، ندعو الناس الذين يشعرون بأنهم "يساريون" ممن انتموا سيريزا أو غيره من القوى المسماة بيسارية أو حتى شيوعية، أن يغضبوا اليوم و يقوموا بخطوتهم الآن.

إن الوضع لا يتغير مع الغضب و عدم الرضا عن هذه الحكومة و انحدارها. ليس هناك من أذار أخرى.

و من أجل إحياء الأمل ندعوكم للقاء و للنقاش داخل الحركة حول كيفية التخلص من العلاقات التي تمتص دم الشعب. كيف سنكافح معا من أجل تحقيق الطرح السياسي من أجل منفذ من الأزمة في صالح الشعب، و هو الرد الوحيد على الوحشية الرأسمالية التي نواجهها.

إنه اقتراح سياسي واقعي نظراً لتوفر جميع الظروف الموضوعية.

إن المطلوب هو تغيير ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة، من أجل حيازة السلطة.

لكي تأخذ الطبقة العاملة والشعب في أيديهم مفاتيح الاقتصاد، وملكية وسائل الإنتاج.

من أجل فك ارتباط البلاد من الاتحادات الإمبريالية، مع تطوير علاقات منصفة ومفيدة مع دول أخرى. حيث ستتبع الطريق نفسه شعوب أخرى في المنطقة و أوروبا و العالم.

و على هذا النحو فقط سيستطيع الشعب العيش وفق حاجاته المعاصرة و أن يتمتع بالإمكانات المتاحة من العلم والتكنولوجيا الحديثة، وإنتاجية العمل، و موارد الثروة والقدرات الكبيرة لليونان.

مع مؤتمرننا الـ 20 و قراراته النهائية، يمكننا أن نكون على استعداد عام 2018 لاستقبال الذكرى الـ 100 لحياة و عمل حزينا الشيوعي اليوناني المُكرّم. حيث سنجوب جميع أنحاء اليونان مع إقامة مئات التظاهرات الطبيعية التاريخية والسياسية والثقافية.

و معاً سنحتفل بالذكرى الـ 50 لميلاد الشبيبة الشيوعية اليونانية، التي ولدت خلال سنوات الديكتاتورية السوداء، وتصدرت صراع الشباب اليوناني من أجل غد أفضل و هو الذي للأسف لم يُشرق بعد.

إننا نمتلك اليوم أسلحة كافية لخوض المعركة الأيديولوجية، لكسب قوى شعبية جديدة بجانبنا. تتمثل "طلاقاتنا" بأعضاء الحزب بعينهم و أتباع الحزب و أصدقائه في مواقع العمل. مع صحيفة "ريزوسباستيس" في يدنا و الكتاب السياسي والأدبي "في حال تأهب" مع نشره عبر اجتماعات منظمة، مع شرحنا للوضع الراهن من جانبه الطبقي.

و من خلال مبادرات تسلط الضوء على قيم الطبقة العاملة والتضامن والروح الرفاقية والجماعية و تطلع الطبقة نحو التخلص من الاستغلال والاضطهاد. فإن معرفة الاستراتيجية الثورية، ودراسة التاريخ، والتفسير العلمي لحق الطبقة العاملة، والعمل الثابت، والدؤوب، والدائم، والبطيحي، هو الذي يلد الإيمان الراسخ بالاشتراكية - الشيوعية. و هو الذي ولد الآلاف من الشيوعيين الثوريين المعروفين والمجهولين، و الأبطال الذين عانوا في السجون والمنفى، و الذين قدموا أرواحهم لكي تنتصر الحياة.

عاش المؤتمر الـ 20 للحزب الشيوعي اليوناني

أثينا، 15/3/2017

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني